Kurdistan No: 4

السنة الأولى • رجب 1445هـ / يناير/كانون الثاني 2024 م

كردستان

صوت كل الشعوب المقهورة

«الاحتلال التركي» يغتصب سيادة العراق وينهب ثرواته

غضب في إيران بعد إعدام داعية كردي

بدران جيا كرد:

لسنا انفصاليين ونسعى لإنتاج حالة ديمقراطية جديدة في سوريا

دعوة للاشتراك

تهـدي إليكـم مجلـة «كردسـتان» تحياتهـا وأطيـب أمنياتهـا ويسـعدها أن توفر لكم فرصـة الحصول على العدد فور صدوره بنظام الاشتراك بالتسليم المباشر على العنوان الذي تحددونه.

الاسم: .....
المهنة: .....
العنوان: .....
الهاتف: .....
بريد إلكتروني: .....

أود أن اشترك في مجلة «كردستان»

الاشتراك السنوي 25 دولارا

تسدد القيمة نقداً أو بشيك أو عبر فودافون كاش

للاشتراك:

واتساب 00201015039040

بريد إلكتروني: alkhalejnet@gmail.com

العدد الرابع
السنة الأولى
رجب 1445هـ
يناير/كانون الثاني 2024م

كردستان

ملحق يصدر عن مجلة شؤون إيرانية

مركز الخليج للدراسات الإيرانية
Alkhaleej Center for Iranian Studies
www.alkhalej.net

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

جميع الحقوق محفوظة

محتويات العدد

- الافتتاحية: تركيا وحرب «الإبادة الجماعية» ضد الكُرد 5
- بينما يدخل الاحتلال التركي عامه الرابع 8
- جرائم أنقرة في «عفرين» مازالت مستمرة 8
- ضمن قضية لفقّها «الحرس الثوري» لـ 7 متهمين 12
- غضب في إيران بعد إعدام داعية كردي 12
- النظام الإيراني يصدر حكمًا بالسجن ست سنوات بحق محامية كردية 15
- أطباء ومهندسون يعملون «حمّالي أمتعة» 16
- «الكُرد الكولبار» بإيران... الحياة تحت «أزيز» الرصاص 16
- عشرات المقرات الاستخباراتية والعسكرية 22
- «الاحتلال التركي» يغتصب سيادة العراق وينهب ثرواته 22
- من أجل حرية القائد أوجلان والحل الديمقراطي للقضية الكردية 28
- «مسيرة الحرية الكبرى» بمدن شمال كردستان تنطلق أول فبراير 28
- مسؤول العلاقات الخارجية بالإدارة الذاتية 31
- بدران جيا كرد: لسنا انفصاليين ونسعى لإنتاج حالة ديمقراطية جديدة في سوريا 31
- بروفايل: الإرهاب الإيراني لازال يستهدف المثقفين والسّياسيين الكُرد 36
- صادق شرفكندي... عاشق الحُرّية وشهيد القضيّة 36
- صورة وتعليق 39

المراسلات:

البريد الإلكتروني (التحرير): e-mail : alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:

25 دولارًا أمريكيًا

باقي دول العالم: 50 دولار أمريكي.

حوالات الاشتراك

باسم رئيس المركز:

sherif5566@gmail.com

ثمن النسخة:

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 15 ريالاً – الكويت 1,5دينار – الإمارات 15 درهماً – مملكة البحرين 1,5 دينار – سلطنة عُمان 1,5 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 2,5 دينار – الجزائر 300 دينار – المغرب 30 درهمًا – تونس 5 دنانير – فلسطين 5 دولارات.

Austria,France,Germany and Italy:

EURO 6 – United Kingdom £3 – USA $5.

Dijwar ibrahim
دژوار ابراهیم
منبج
Munbj
عفرین
EFRİN

تركيا وحرب «الإبادة الجماعية» ضد الكُرد

حكومة أردوغان تتبنى موقفًا شوفينيًا من «المسألة الكُردية» رغم أنها مصدر معاناة لنحو 20% من سكان تركيا

■■ لا يختلف المتابعون للشأن التركي على أن «المسألة الكُردية» هي أكبر مشكلات تركيا، منذ تأسيسها عام 1923 وحتى اليوم. فقد رأى مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، أن التنوع العرقي والإثني الذي تميّزت به الدولة العثمانية وقتها كان أحد أسباب سقوطها، وبالتالي، يجب على الجمهورية التركية الوليدة مواجهة ذلك الأمر لتجنب المصير نفسه، و«تطهير» البلاد من القوميات الأخرى، وعلى رأسهم الأرمن والكُرد.

غير أن جرائم تركيا خلال الآونة الأخيرة، في إطار السياسة الممنهجة الهادفة لقمع الكُرد، تخطّت الحدود الإقليمية للدولة التركية، إلى داخل حدود كل من سوريا وإيران، ودول إقليمية أخرى في الشرق الأوسط، فباتت بمثابة «حرب عابرة للحدود» بمعنى الكلمة.

أخذت هذه الجرائم طابع «الحرب المفتوحة»، بما حملته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وبما يُرتكب خلالها بشكل شبه يومي من جرائم حرب، وقصف للمدنيين والبنية التحتية في شمال سوريا، وغيرها من جرائم ترقى لكونها «إبادة جماعية» تجري في وضح النهار على مرأى ومسمع من العالم أجمع، وسط صمت دولي مطبق، وكأن الكُرد يعيشون في كوكب آخر غير الكوكب الأرضي!

وعشية الانتخابات التركية التي أُجريت في مايو/أيار من العام الماضي 2023، عملت حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان على تبني خطاب شعبوي مضلل يثير الانقسام الشديد ضد أحزاب المعارضة، حيث اتهمت الحكومة حزب «الشعب الجمهوري» بدعم «حزب العمال» الكردستاني، ووزعت فيديو مزيفًا أظهر كمال كيليتشدار أوغلو، أحد قيادات «الشعب الجمهوري» في لقطات مع قادة من «حزب العمال».

كان الهدف غير المعلن من لجوء أردوغان إلى مثل هذا الترويج المبتذل لعلاقة قديمة، جمعت يومًا منافسه في الانتخابات بالقيادات الكردستانية، هو شدّ أزر الناخب التركي الشوفيني المتعصب، واستقطاب الاتجاهات الفاشية نحو خطاب يعادي أي أفق مستقبلي للسلام مع الكُرد.

وفشلت محاولات المعارضة التركية في الردّ على مزاعم حزب «العدالة والتنمية»، أو الإشارة إلى حقيقة أن أردوغان نفسه كان يسعى للتفاوض مع «حزب العمال الكردستاني» إبان عملية السلام الكردية التركية.

والحقيقة التي لا يعلمها الكثير من المتابعين للشأن التركي، أنه في نهاية عام 2012، تحدثت تقارير إعلامية عن لقاءات مكثفة بين الاستخبارات التركية وبعض قادة حزب العمال الكردستاني في العاصمة النرويجية أوسلو؛ الأمر الذي نفاه المتحدث باسم الحكومة التركية آنذاك نائب رئيس الوزراء بولنت أرينتش. لكن ما لبث أن عاد رئيس الوزراء التركي - وقتها - رجب طيب أردوغان ليعلن صحة ما سبق تداوله عبر وسائل الإعلام.

وقتها، أقر أردوغان بوجود محاولات لبسط «أرضية سلام» بين الحكومة وقادة حزب العمال الكردستاني، خلال لقاء مع التلفزيون الرسمي التركي بتاريخ 28 ديسمبر/كانون الأول 2012، مشيرًا إلى وجود لقاءات مباشرة بين

حكومة أردوغان تتبنى موقفًا شوفينيًا من المسألة الكُردية

محاكمة 18 صحفيًا وإعلاميًا كُرديًا في «ديار بكر» بتهمة «الانتماء إلى منظمة إرهابية»

الحكومة التركية وحزب العمال، لطي صفحة النزاع المسلح وبدء صفحة جديدة.

في ذلك الوقت، استطاعت الحكومة التركية أن تقرّ عبر البرلمان حزمة إصلاحات ديمقراطية استهدفت منح بعض الحقوق للكُرد، وتضمنت إمكانية تعلّم اللغة الكردية، وحق التحدث باللغة الكردية في المحاكم والمؤسسات الرسمية والمناطق العامة، وحق ممارسة الدعاية السياسية الانتخابية باللغة الكردية، وإقامة عدد من المشروعات لتوفير فرص العمل في المناطق ذات الأغلبية الكردية، كذلك أعيد إطلاق الأسماء الكردية القديمة لبعض القرى في شرق وجنوب شرقي تركيا.

غير أنه سرعان ما انقلب الساسة الأتراك على عملية السلام، وعاد العداء القديم للكُرد، لكي يطل برأسه من جديد، ولم تلبث الأمور في الدولة التركية أن عادت إلى العداء المستحكم.

تفكيك المشروع الكردي

لا جدال أن هناك شعورًا عامًا بالغضب والسخط في أنحاء العالم العربي كافة، تجاه ما تقوم به تركيا من مذابح ضد الكُرد في سوريا والعراق، حيث نطالع يوميًا تركيز أنقرة في حملتها العسكرية ضد «حزب العمال الكردستاني» في العراق، بضربات طائرات مسيّرة ضد إقليم كردستان العراق.

وكذلك الغارات اليومية الدموية، والتي تجري بشكل متزايد مؤخرًا في شمال شرق سوريا ضد «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، حيث دمرت الغارات التركية البنية التحتية الحيوية في المنطقة برمتها وقطعت المياه والكهرباء عن الملايين من العرب والكُرد.

وتواصل تركيا منذ سنوات طويلة احتلال أجزاء واسعة من الأراضي في شمال سوريا، فيما انتهك وكلاؤها

السوريون من فصائل المعارضة المسلّحة وعلى رأسهم ما يُسمى «الجيش الوطني» حقوق المدنيين على نطاق واسع.

في الأراضي التي تحتلها تركيا في شمال سوريا، ارتكبت فصائل مختلفة من «الجيش الوطني» السوري والشرطة العسكرية، وهي قوة أنشأتها الحكومة السورية المؤقتة للحد من انتهاكات الفصائل، انتهاكات عديدة ضد عشرات الأشخاص، مع الإفلات من العقاب. وشملت هذه الانتهاكات المستمرة، الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والإخفاء القسري، والتعذيب وسوء المعاملة، والعنف الجنسي والاغتصاب.

وبذلك، باتت حالات القمع والاستهداف والانتهاكات التركية لحقوق الإنسان وشنّها حربًا مفتوحة سياسية وأخرى عسكرية على الكُرد تتخطى الحدود التركية وتأخذ طابعًا إقليميًا منذ التسعينيات، إلّا أن تصاعد وتيرتها مع احتلالها لأجزاء من المناطق الكردية السورية وإنشائها لقواعد ونقاط عسكرية ثابتة في إقليم كردستان العراق، يشي بإمكانية استدامة الحرب واشتدادها في فترات متقاربة، فضلًا عن أن طبيعة الاستهدافات التركية في سوريا باتت تتسم بأنها جرائم حرب تتكثّف فيها كل ملامح «حرب إبادة جماعية».

ويتزامن هذا الاستخدام التركي المكثف لـ «القوة الباطشة» ضد الكُرد، مع سياقات إقليمية ودولية ترى أنقرة أنها تشجع على استخدام هذا الخيار العسكري، ومن بينها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث لا ينفصل اتجاه تركيا لتوظيف القوة الصلبة ضد الكُرد، عن محاولتها توظيف انشغال الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بالحرب على غزة.

كما يرتبط توظيف «القوة الخشنة» بسعي أنقرة إلى تفكيك المشروع الكردي في الإقليم، سواء من خلال منع الكرد في العراق وسوريا من إقامة دولة

تفكيك المشروع الكردي

أو إفشال آلية نظام الإدارة الذاتية التي يتبناها كُرد سوريا في شمال شرق البلاد، باعتبار أن ذلك يمثل تهديدًا للأمن القومي التركي.

تكميم أفواه الصحافيين الكُرد

لم يسلم الصحافيين الكُرد من الاستهداف، فقد جرت محاكمة في «ديار بكر» شملت 18 صحفيًا وإعلاميًا كرديًا، بتهمة «الانتماء إلى منظمة إرهابية»، كان 15 منهم أمضوا بالفعل 13 شهرًا في الحبس الاحتياطي قبل إطلاق سراحهم في الجلسة الأولى في يوليو/تموز الماضي.

وفي محاكمة في أنقرة شملت 11 صحافيًا كرديًا، كان تسعة أمضوا بالفعل سبعة أشهر في الحبس الاحتياطي قبل إطلاق سراحهم في جلسة الاستماع الأولى في مايو/أيار. إن تقييد حرية الرأي الذي يطاول الصحافيين الكُرد أكثر من نظرائهم الأتراك طبقًا للأرقام، يعكس مقدار قمع السلطات التي تسعى إلى تكميم أفواه الصحافيين الكُرد، باتباع وسائل قانونية مسيّسة تتبع للسلطة التنفيذية التي باتت تخالف مضامين الدستور التركي.

المحصلة النهائية لذلك كله، أن تركيا تشن «حربًا مفتوحة» ضد الكُرد، وأن حكومة أردوغان الحالية تتبنى موقفًا شوفينيًا من المسألة الكُردية، التي كانت ولا تزال محورًا من محاور الاضطراب والقلاقل في منطقة الشرق الأدنى، ومصدر معاناة لنحو 25 مليون من سكان تركيا من ذوي الأصول الكردية، مكررة القول إنه «لا توجد في تركيا مشكلة كردية»!

كردستان

بينما يدخل الاحتلال التركي عامه الرابع

جرائم أنقرة في «عفرين» مازالت مستمرة

انتهاكات تركيا والفصائل الإسلامية المتشدّدة في عفرين

سحر عزوز

■■ في 25 مارس/آذار 2018، احتل الجيش التركي منطقة «عفرين» والقرى المحيطة بها، وحولت الجرائم والإجراءات الوحشية التركية «عفرين» من منطقة متنوعة مزدهرة، إلى مكانٍ كئيب بائس.

ومنذ اللحظة الأولى للاحتلال، اتضح عنف القوات التركية ومرتزقتها من مسلحي ما يُسمى «الجيش الوطني» الموالي لأنقرة، ضد سكان «عفرين» حيث كانت أول جريمة ارتكبتها القوات الغازية، هي تدمير تمثال الشخصية الكردية الأسطورية كاوا الحداد، وهو شخص محوري في «عيد النوروز» الكردي، والذي يرمز إلى النضال من أجل الحرية، وضد الاستبداد.

ويعاني كُرد عفرين من الاعتقال التعسفي والاعتداءات، والتعذيب والاغتصاب، والاتجار بالبشر والاستعباد الجنسي والاغتيالات، والاختفاء القسري عند نقاط التفتيش وعمليات الخطف في وقتٍ متأخر من الليل على أيدي العصابات الإجرامية، وإحراق قراهم.

كما يعاني الكُرد من نهب المتاجر ومصادرة المنازل وسرقة السيارات ونهب المواشي ومصادرة الأراضي وفرض ضرائب الشريعة وابتزاز الشركات وخطف أكثر من خمسة آلاف مقابل فدية، وإحراقِ متعمد لأكثر من 11000 هكتار من الغابات، فضلًا عن السرقة المنهجية لصناعة زيت الزيتون في عفرين، والتي يتم تهريبها إلى أوروبا لبيعها.

من جهة ثانية، يعاني كُرد عفرين من التطهير العرقي الديموغرافي و«تتريك» النظام التعليمي وتغيير أسماء الشوارع، وتدمير الآثار الثقافية الكردية وتدنيس الأضرحة المقدسة للعلويين والإيزيديين وقطع الأشجار المقدسة والتنقيب عن الآثار، وتهريب أكثر من 16 ألف قطعة أثرية تاريخية يتم بيعها بعد ذلك بشكلٍ غير قانوني إلى المتاحف في تركيا.

من جانبٍ آخر، يتعرض سكان عفرين إلى التهديد من قبل عصاباتٍ من السماسرة في بيع الأراضي الإجباري بأسعارٍ محددة تشرف عليها الاستخبارات التركية بهدف نقل الملكية القانونية إلى

أناسٍ جدد. وغالبًا ما يتم الاستيلاء على أكبر وأفخم المنازل من قبل المرتزقة، بحجة تحويلها إلى مقراتٍ عسكرية أو غرف تعذيب.

«غنائم حرب»

من جهة أخرى، ذكر تقرير صدر عام 2019، موجّه إلى مكتب المفوض السامي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن «ضحايا عمليات الاختطاف من قبل الجماعات المسلحة غالبًا ما يكونون من أصل كُردي، فضلًا عن المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم مهمون في المجتمع، بما في ذلك الأطباء ورجال أعمال والتجار، إضافة إلى إجبار الشباب الذين اشتبهوا بانتمائهم إلى تنظيمات كردية مؤيدة للإدارة الذاتية على دفع غرامة قدرها 400 دولار من أجل إطلاق سراحهم».

وفي سبتمبر/أيلول 2020، تم تقديم تقرير إلى «اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن سوريا» ضمن الدورة 45 لمجلس حقوق الإنسان. ووثقت اللجنة بعض جرائم الحرب التي ارتُكبت في عفرين المحتلة.

أول جريمة ارتكبها الاحتلال التركي وأعوانه

تدمير تمثال الشخصية الكُردية الأسطورية

كاوا الحداد

وذكر تقرير اللجنة أن مقاتلي «الجيش الوطني» والقوات التركية أجبروا السكان، وخاصة من أصل كُردي، على الفرار من منازلهم، عبر التهديد والابتزاز والقتل والاختطاف والتعذيب والاحتجاز، مشيرًا إلى أنه إلى جرى نهب ممتلكات الكُرد والاستيلاء عليها من قبل عناصر «الجيش الوطني» بطريقة منظمة.

وكشف التقرير، عن سرقة ميليشيا «الحمزات» منزل عائلة كردية، وتحويله إلى معهد للقرآن الكريم تديره منظمة تركية غير حكومية افتتحها حاكم ولاية أورفا التركية.

من جهة ثانية، صدرت فتاوى من مديرية الشؤون الدينية التركية، المعروفة باسم «ديانت» وصفت فيها المديرية «حزب الاتحاد الديمقراطي» بأنه «حاقد وعلماني وفاسد ومنحرف» ما يبرر بالتالي سرقة ونهب ممتلكات أعضائه وقياداته، على اعتبار أن نهب هذه الممتلكات الخاصة «جهاد في سبيل الله» و"غنائم حرب».

عناصر من الميليشيا الموالية لتركيا شمال سوري

عناصر من فصيل السلطان مراد الموالي لتركي

فيما يتعلق بالإيزيديين، الذين حاول تنظيم «داعش» المدعوم من تركيا القضاء عليهم من خلال الإبادة الجماعية، تم تدمير مزاراتهم المقدسة اقتلاع وإخلاء قرى الإيزيديين وهي قسطل جندو وبافالون وسنكا وقطمة وباصوفان وغزاوية وإسكا وعرش قيبار وإسكان شرقي وشيه وعين دارا.

وقطعت الجماعات «الإسلامية» المدعومة من تركيا الأشجار المعمرة في العديد من القرى، التي يربط السكان «العلويون» بها شرائط صغيرة، ويتمنون ما يريدون، كطقسٍ من الطقوس الروحانية لديهم.

كما دنّست قوات الاحتلال المناطق الأثرية، فقد دمرت الغارات الجوية التركية العديد من المباني القديمة، بما في ذلك كنيسة «جوليانوس» وهي واحدة من أقدم المعابد المسيحية في العالم، ومعبد عين دارا الشهير، كما تم تدمير الأديرة والمقابر البيزنطية.

الجرائم مازالت مستمرة

تزامنت هذه الوحشية مع نهب تركيا 35 تلًا تاريخًا في أجزاء مختلفة من

سكان «عفرين» يعانون من الاعتقال والتعذيب والاغتصاب والاستعباد الجنسي والاغتيالات والاختفاء القسري

«عفرين»، كما تم نبش القبور بحثًا عن الذهب والمقتنيات الثمينة. إضافةً إلى ذلك، دمّرت أيضًا الضريح المخصص للثوري والكاتب الكردي نوري ديرسمي، جنبًا إلى جنب مع ضريح زوجته فريدة.

وفي إطار سياسة «التتريك»، رفع الجيش التركي علمه على المباني الحكومية، وليس علم ما يسمى «الجيش الوطني»، ثم بدأت الدولة التركية في إجبار تلاميذ المدارس على حمل العلم التركي وصور رجب طيب أردوغان.

علاوة على ذلك، تمجّد الكتب المدرسية التركية المفروضة الآن تاريخ الإمبراطورية العثمانية، بينما تضطر مدارس عفرين إلى الاحتفال بأعياد تركيا الرسمية، وهو ما يفسر سبب انخفاض عدد التلاميذ الكُرد في عفرين من 95 في المئة إلى 30 في المئة.

وتبع ذلك تغيير الأسماء الرسمية للأماكن من الكُردية إلى التركية، وحظر اللغة الكردية وإصدار الهوية التركية وبطاقات الإقامة المؤقتة واستخدام

من آثار عفرين

الليرة التركية كعملةٍ رسمية وتعيين والي (وصي) والقائم مقام (محافظ) في عفرين وربطها بولاية هاتاي التركية. وكل هذا يشير إلى حقيقة أن تركيا لا تنوي مغادرة عفرين أبدًا، بل تنوي احتلالها بشكلٍ دائم على غرار هاتاي (لواء إسكندرون) السوري المحتل منذ عام 1939.

وأكدت منظمة «حقوق الإنسان عفرين- سوريا» في تقرير لها نُشر مطلع يناير/كانون الثاني، أن جرائم القوات التركية وفصائل «الجيش الوطني» المدعوم من تركيا، في حق السكان الأصليين الكُرد بمنطقة «عفرين» مازالت مستمرة.

وذكر تقرير المنظمة، أنه بحلول عام 2020، أي بعد عامين من سيطرة تركيا على عفرين، قالت لجنة التحقيق الخاصة بسوريا، والمنبثقة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، إن الانتهاكات التي تُرتكب في عفرين قد ترقى إلى «جرائم حرب». ومن بين هذه الانتهاكات، مُصادرة الممتلكات، وتخريب الأراضي الزراعية، والقتل تحت التعذيب والاعتقال التعسفي.

وتحوَّل وجه مناطق واسعة من «عفرين» من اللون الأخضر الذي اشتهرت به إلى لون التراب، بعد ما جرى من تقطيع للأشجار للإتجار بالخشب من قبل الفصائل، وكشفت عدة صدامات بين الفصائل ذاتها عن وجود معتقلاتٍ سريّة جرى فيها ارتكاب أبشع أنواع الانتهاكات، بما في ذلك الاغتصاب والتعذيب.

وفي سياق احتلال «عفرين»، هناك حوالي 300 ألف كُردي تمّ تهجيرهم من عفرين، وآلاف غيرهم خسروا ممتلكاتهم وأراضيهم، وآلاف أخرى قُتلوا، أو اعتقلوا، فقط لأنهم كُرد!

وقامت الفصائل بتحويل مبانٍ حكومية أو ممتلكات خاصة إلى مراكز احتجاز، وجرى اعتقالُ أعداد كبيرة من المدنيين بينهم نساء وأطفال بتهم الانتماء لـ«قوات حماية الشعب»، وكان الهدف الحقيقي في كثير من المرّات هو طلب الفدية، وفي حالات أخرى جرى تعذيب المعتقلين والمعتقلات، بالضرب والحرق والكهرباء، بالإضافة إلى الاغتصاب.

■ المصادر:

1- جرائم تركيا والفصائل الموالية لها تستمر في عفرين، موقع شبكة نبض الشمال، 3 يناير/كانون الثاني 2024.

2- طبقات الجريمة في عفرين، موقع الجمهورية، 17 مارس/آذار 2023.

3- الاحتلال التركي لعفرين.. كيف حدثت الجريمة؟، موقع المركز الكردي للدراسات، 7 أبريل/نيسان 2023.

كتاب العدد

صفحات من ثورة الشعب في روج آفا

عن إرث المقاومة الذي أزهر حرية وديمقراطية

جوان تتر

توثيقًا مختلفًا عمّا هو سائد في باب التوثيقات المعتادة، يمضي كتاب: «صفحات من ثورة الشعب في روج آفا» للسياسي: آلدار خليل، والصادر عن دار نفرتيتي للنشر والدراسات والترجمة، نحو تأريخٍ لصفحات نضالية شملت كل مرافق التفكير والحياة في روج آفا، دون كللٍ أو تعب لدى الشعب أو لدى الحركة السياسيَّة والعسكرية والاجتماعيَّة برمّتها وعلى حدٍّ سواء، ذاك التوثيق الذي يأتي بمثابة عنصر فاعل في تدوين تاريخ الشعوب.

بدءًا من السرد التاريخي لروج آفا نحو الثورة، ثورتها الخاصَّة بها والمختلفة مطلقًا، وليس انتهاءً بالسرد التاريخي لما قبل الثورة انطلاقًا إلى الإعداد والتنظيم وتشكيل الأحزاب والضغط الكُردي الذي حصل بفعل الحركة السياسيَّة الكردية التي نشطت وعرفت أن لا حراكَ حقيقي دون الالتزام بالفكرة المحوريّة، التي هي الثورة قبل وبعد كلّ أمرٍ، يبدو الكتاب نقيًا وخاليًا من أي تزويرٍ حصل فيما مضى بالنسبة للكتابات التأريخية السياسيَّة.

ضمن قضية لفقّها «الحرس الثوري» لـ 7 متهمين

غضب في إيران بعد إعدام داعية كردي

ارتفاع حالات إعدام الكرد في إيران

■■ في فجر 23 يناير/كانون الثاني 2024، أقدمت السلطات الإيرانية بدم بارد على إعدام فرهاد سليمي، وهو الداعية السُني الكردي من سكان سقز، ينتمي للأقلية الكردية السنية، وذلك بعد أن جرى تجاهل مناشدات الضحية «سليمي» التي استمرت عقدًا من الزمن، من أجل إعادة محاكمة عادلة، لا تستند إلى «الاعترافات القسرية» التي انتُزعت منه تحت التعذيب أثناء التحقيق معه قبل 14 عامًا.

واعتقل «سليمي» في عام 2009، وأصدرت «محكمة الثورة» برئاسة القاضي محمد مقيسه، حكمًا بإعدامه بتهمة «الإفساد في الأرض» قبل أن تطعن المحكمة العليا بالقرار وتُعيد مسار محاكمته. ولكن القاضي أبو القاسم صلواتي، صادق بعد نحو 8 سنوات من ذلك على حكم الإعدام.

«العفو الدولية»: الإعدام يكشف عن نمط مروع من استخدام إيران لعقوبة الإعدام ضد الأقليات المضطهدة

إسراء حبيب

وذكرت إعلامية معارضة للنظام الإيراني، أنه تم نقل «سليمي» في أواخر ديسمبر/كانون الأول الماضي 2023، إلى الحبس الانفرادي بسجن قزل حصار، قبل أيام من تنفيذ حكم الإعدام. وأدى نقله إلى هذا السجن، وقتها، إلى زيادة المخاوف بشأن خطر إعدامه الوشيك. وقد كان.

من جانبها، أفادت منظمة «هنغاو» لحقوق الإنسان في إيران، بأن سلطات السجن اتصلت بأسرة فرهاد سليمي، لإجراء الزيارة الأخيرة له، في وقت متأخر من الليلة السابقة للإعدام، لكنهم لم يسمحوا لها بالزيارة. وعندما

نشطاء يشجبون الظلم الصارخ لإعدام المتظاهرين في إيران

ذهبوا إلى سجن قزل حصار، أبلغوهم بأن حكم الإعدام قد تم تنفيذه بالفعل!

وقالت ديانا الطحاوي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "إنَّ الإعدام التعسفي لفرهاد سليمي يكشف عن نمط مروع من استخدام السلطات الإيرانية غير المتناسب لعقوبة الإعدام ضد الأقليات العرقية المضطهدة في إيران».

وأضافت الطحاوي: "إن موجة القتل التي تشنها السلطات الإيرانية بلا هوادة التي أدت إلى الإعدام التعسفي لمئات الأشخاص بعد محاكمات فادحة الجور في العام الماضي، تؤكد الحاجة لتجديد وتمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إيران ولجنة تقصي الحقائق في الدورة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقد حان الوقت أيضًا لكي تشرع الدول في إجراء تحقيقات جنائية بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية ضد جميع المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن الجرائم التي يشملها القانون الدولي، بمن فيهم كبار المسؤولين الإيرانيين».

سليمي» هو رابع ضحية يُعدم منذ نوفمبر الماضي من ضمن مجموعة مكونة من سبعة أكراد سُنة

وفي هذا الصدد، كشف تقرير نشرته منظمة «إيران لحقوق الإنسان» وهي مجموعة حقوقية مقرها النرويج، مؤخرًا، أن "سليمي كان مضربًا عن الطعام احتجاجًا على إعدام متهمين آخرين في ملفه. ولفتت إلى أن إعدام سليمي «قتل خارج نطاق القانون، ويجب محاكمة المرشد الإيراني ومسؤولي النظام القضائي الفاسد».

وأشار التقرير، إلى أن الأقليات الإثنية في إيران مستهدفة بشكل غير متناسب بالإعدامات، وأنه في عام 2022 وحده، أُعدم 130 شخصًا من أبناء الأقليات في محافظات غرب أذربيجان، وشرق أذربيجان، وسيستان وبلوشستان، وكردستان، وهي زيادة كبيرة، صعودًا من عدد 62 ضحية في عام 2021 و60 في 2020.

«اعترافات» تحت التعذيب

كشفت مصادر في الداخل الإيراني، أن فرهاد سليمي هو رابع رجل يُعدم منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2023، من ضمن مجموعة مكونة من سبعة من الكُرد السنة، محكومون بالإعدام منذ أكثر من عقد في محاكمة جائرة لم

تستغرق سوى بضع دقائق، اعتمدت على «اعترافات» انتُزعت تحت التعذيب.

وهناك مخاوف متزايدة من أن السلطات الإيرانية عازمة على تنفيذ عمليات إعدام وشيكة بحق الرجال الثلاثة المتبقين من المجموعة وهم: أنور خضري، وكامران شيخه، وخسرو بشارت.

وكان فرهاد سليمي قد اعتُقل في ديسمبر/كانون الأول 2009 في محافظة أذربيجان الغربية مع ستة رجال من الكُرد السنة الآخرين، واتُهم بالانتماء إلى "جماعات سلفية".

واعتُقل الناشطون السبعة في مدينة كرمانشاه بتهمة التورط في اغتيال رجل دين سني في كرمانشاه، قبل أن توجه إليهم اتهامات عديدة، من بينها "تهديد الأمن القومي والدعاية ضد النظام والعضوية في جماعة متشددة والإفساد في الأرض".

وفي رسائل مفتوحة كتبها الرجال السبعة من السجن، قالوا إنهم تعرضوا للتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة للإدلاء باعترافات قسرية.

ومن جانبه، قال فرهاد سليمي في رسالة خاصة تم تسريبها إلى خارج السجن، إنه تعرض لضغوط متكررة للإدلاء بتصريحات يُجرّم فيها نفسه، ولإقالة محاميه الذي اختاره بشكل مستقل.

وحكم الفرع 26 من «محكمة الثورة» على الرجال بالإعدام في يونيو/حزيران 2018 بعد إدانتهم بتهمة «الإفساد في الأرض». وألغت المحكمة العليا أحكام الإدانة، والأحكام الصادرة بحقهم، بسبب نقص الأدلة وأحالت قضاياهم لإعادة المحاكمة من جديد.

وفي فبراير/شباط 2020، صادقت المحكمة الإيرانية العليا، على حكم الإعدام الصادر بحق المتهمين السبعة، لكن تقارير إعلامية ذكرت وقتها أن هؤلاء المتهمين وقعوا ضحية لمؤامرة حاكتها مخابرات "الحرس الثوري".

وصادقت المحكمة العليا على

إعدام متظاهر من ذوي الإعاقة العقلية ومعتقل كردي بعد تعذيبه

أحكام الإعدام بحق سبعة سنة أكراد بعد إدانتهم بقتل عبدالرحمن تينا إمام مسجد خلفاء الراشدين في مدينة مهاباد التابعة لمحافظة أذربيجان الغربية في 2008.

وأيدت المحكمة الإيرانية العليا الحكم بالإعدام في القضية المستمرة منذ 10 أعوام تقريبًا بحق كل من: أنور خضري، وكامران شيخة، وفرهاد سليمي، وقاسم آبسته، وخسرو بشارت، وأيوب كريمي، وداود عبد اللهي. وتم إبلاغ محاميهم بالأحكام الصادرة.

ووفق منظمات حقوقية إيرانية، اتسمت كلتا المحاكمتين بالجور بالمطلق، فقد حرمت السلطات المتهمين من الاتصال بمحامين في مرحلة التحقيق. كما رفض القاضي السماح لمحاميهم بالتحدث أثناء محاكمتهم. واستُخدمت اعترافاتهم القسرية، التي قالوا مرارًا وتكرارًا إنها انتُزعت تحت وطأة التعذيب، كأدلة قطعية أدت في النهاية إلى إدانتهم، والحكم بإعدامهم.

وفي 21 يناير/كانون الثاني الحالي، جرى نقل فرهاد سليمي إلى الحبس الانفرادي في سجن قزل حصار في كرج، محافظة البرز. وبدأ هو والرجال الثلاثة الآخرون إضرابًا مفتوحا عن الطعام في 3 يناير/كانون الثاني 2024 احتجاجًا على إعدام الكردي داود عبداللهي في 2 يناير/كانون الثاني 2024، الذي حُكم عليه بالإعدام في القضية نفسها، والتهديد بإعدامهم الوشيك.

هذا، ويواصل كل من السجناء الكُرد المتهمين في القضية نفسها، وهم أنور خضري وكامران شيخه وخسرو بشارت، إضرابهم عن الطعام، بعد أن أُعدم رجلان آخران من المتهمين، هما قاسم آبسته وأيوب كريمي، سبق أن حوكما في القضية نفسها تعسفيًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 الماضي.

■ المصادر:

1- إيران: إعدام متظاهر من ذوي الإعاقة العقلية ومعتقل كردي بعد تعذيبه، في انحدار إلى مستويات جديدة من القسوة، موقع منظمة العفو الدولية، 25 يناير/كانون الثاني 2024.

2- إيران: إعدام شخصين و11 ينتظرون الإعدام الوشيك، موقع منظمة هيومن رايتس ووتش، 26 يناير/كانون الثاني 2024.

3- إعدام سجين رأي كردي إيراني آخر بسجن قزل حصار في كرج دون السماح لأسرته بالزيارة الأخيرة، موقع إيران إنترناشيونال، 23 يناير/كانون الثاني 2024.

النظام الإيراني يصدر حكمًا بالسجن ست سنوات بحق محامية كردية

تعتبر «كولاله وطندوست» إحدى المحاميات المعروفات في الأوساط القضائية، وناشطة في مجال حقوق المرأة في محافظة «مريوان» شرق كردستان، والتي حكم عليها بالسجن لمدة ستة سنوات من قبل النظام الإيراني.

لاتزال سلطات النظام الايراني مستمرة بإصدار عقوبات وأحكام شديدة وقاسية بهدف ترهيب وتخويف الأصوات المناوئة لها، وخصوصًا بحق الموقوفين في السجون بتهم وذرائع هزيلة وبعيدة عن الصحة.

وبذريعة الترويج ضد سلطة حكم الملالي في إيران والتعامل المعادي لأمن البلد والموالاة للمعارضة، قام الفرع الأول لمحكمة الانقلاب في محافظة «سنة» بإصدار الحكم بحق المحامية والناشطة «كولالة وطندوست» ست سنوات وسبعة أشهر وعشرين يومًا.

المحامية «كولالة وطندوست» معروفة في الوسط القضائي ومجال حقوق المرأة بمحافظة «مريوان» شرقي كردستان، وقد اعتقلت يوم 3 من شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام 2022 على خلفية احتجاجات حركة «المرأة، الحياة، الحرية» من قبل قوات النظام الايراني في محافظة «سنة» وأطلق سراحها يوم 19 من نفس الشهر بكفالة مالية إلى حين محاكمتها.

وبحسب المعلومات الواردة فقد تم في شهر يونيو/حزيران من عام 2023 محاكمتها والحكم عليها بالسجن لمدة ستة أعوام وسبعة أشهر و20 يومًا بعدها تم إرسال ملف قضيتها إلى محكمة تمييز «سنة» بغرض التمييز فيها.

يذكر بأن قوات النظام الإيراني قامت في أوقات سابقة باستدعاء المحامية «كولالة وطندوست» لعدة مرات للمساءلة والتحقيق معها.

كتاب العدد

آلدار خليل

سوريا، تلك الرقعة الجغرافيَّة التي تختلف عن أي رقعةٍ جغرافية أخرى في الشرق الأوسط، حيثُ الصراع الدائر، والذي وجّه دفّة الأزمة السوريَّة نحو حلولٍ مجترحة، يشرحها آلدار خليل بين دفتّي الكتاب/الوثيقة، هذا الفلاش باك -العودة للخلف- المكثّفة داخل الكتاب يمنح انطباع رغبةٍ ملحَّة على أن يكون توجّه التأريخ تدوينًا هكذا وبهذه الطريقة: الانتقالُ من الماضي -مقارنةً مع الحاضر- إلى الحاضر، ومن ثمّ الوثب من الحاضر نحو المستقبل، حتّى ولو كان هذا المستقبل تخييلًا، غير أنّ الرؤية السياسيَّة الواضحة ستمنح البعد الحقيقي لهذا التخيّل السابق.

أهميَّة الكتاب تكمن في الدقّة التوصيفيَّة/التأريخيّة، ومن ثم النقطة الأشد أهميَّة، والتي هي أن آلدار خليل كان جزءًا من كل هذه التوثيقات وعايشها بنفسه.

أهميَّة الكتاب

يحظى التدوين بين الشعوب بأهميَّة تأريخيَّة، ناهيك عن القيمة الفنيَّة والتي تبقى خالدة عبر الأزمان، وما كتبه الفلاسفة والناشطون السياسيَّون المؤثّرون فعلًا على الرأي العام العالمي والمجتمع المحلّي، وخاصةً تلك المجتمعات التي تخوض حروبًا مصيريَّة، إلا الدليل الأقوى والدامغ على أنّ التدوين يبقى لفتراتٍ أطول من باقي أشكال التوثيق والأرشفة مهما كانت أجناسها وأشكالها المختلفة.

تكمن أهمية الكتاب في تدوين ما جرى خلال فترات حساسَّة في التاريخ السوري كدولة، والتاريخ الكردي كمكوّن كان مقموعًا على فترات زمنيَّة طويلة، ليساهم ذاك القمع في تأطير التجربة الكردية بشكلٍ أشدّ في مواجهة القمع وتأمين قوى تواجه هذا القمع بالمزيد من الديمقراطيَّة وإفساح المجال أمام كل المكوّنات للمشاركة أو -إبداء المشاركة حتّى- في صياغة وطن غير مبنيّ على أساس قوميّ-عرقي، بل على أساس ديمقراطي فقط، من خلال التجربة والممارسة العمليَّة للأسس الديمقراطيَّة، من خلال ما كتبه القائد الكردي عبد الله أوج آلان في كل مؤلّفاته السابقة، هذه المرجعيَّة التي تُزيد من الإصرار على الرغبة في التدوين، ليظلّ هذا التدوين كنقشٍ على حجرٍ لا يذهب بفعل تغيّرات المناخ ولا يمكن لأحدٍ أن يسجن تلك الأفكار المدوّنة أو أن يُخرجها عن سياقها وإطارها، كل شيء موجود بين دفتّي مجموعة أوراق مصفوفة تدعى، كتاب، وما لهذه المفردة الآنفة الذكر من دلالات تاريخيَّة عميقة

نظام الملالي يعدم 4 سجناء كُرد

تمكن السجناء الكُرد من لقاء عوائلهم للمرة الأولى والأخيرة يوم 28 يناير/كانون الأول، ثم تم نقلهم من سجن أفين إلى سجن قزلحصار في كرج، وتم إعدامهم هناك

واصل نظام الملالي في إيران تنفيذ أحكام الإعدام بالسجناء الكُرد بوتيرة عالية بحجج وذرائع مختلفة بعد مقتل الناشطة الكردية «جينا أميني» التي قُتلت على يد ما تسمى شرطة الأخلاق الإيرانية.

وذكرت مصادر إعلامية، الإثنين 29 يناير/كانون الثاني في تقارير لها، أن السلطات الإيرانية أعدمت أربعة سجناء كرد بتهمتي «التعاون مع إسرائيل» و«التجسس».

والمواطنين الكُرد الذين تم إعدامهم من قبل السلطات الإيرانية والمعتقلين منذ 19 شهرًا هم: محسن مظلوم، محمد فرمارزي، وفاء آزاربار وبزمان فتحي.

وبحسب ما أفادت به الأنباء، تمكن السجناء الكُرد من لقاء عوائلهم للمرة الأولى والأخيرة يوم 28 يناير/كانون الأول، ثم تم نقلهم من سجن أفين إلى سجن قزلحصار في كرج، وتم إعدامهم هناك.

حركة الحرية تندد بالإعدام

أدلت الهيئة التنفيذية لحركة حرية المجتمع الكردستاني ببيان نددت فيه بتنفيذ إيران لحكم الإعدام بحق أربعة شبان كرد، وصرحت حركة الحرية أن هذه الموجة من الإعدامات ولامبالاة المجتمع الدولي ومؤسساته المزعومة لحقوق الإنسان تؤكد أن الجميع تحت مظلة نظام منفصل عن مصالحهم، ولا يلفت انتباههم شيء آخر ولا يعتبروه مهمًا.

أطباء ومهندسون يعملون «حمّالي أمتعة»

«الكُرد الكولبار» بإيران... الحياة تحت «أزيز» الرصاص

«الكولبار» يتوارثون هذا العمل المحفوف بالمخاطر منذ عشرات السنين لكسب قوتهم في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية في إيران

محسن عوض الله

■■ لا تتوقف الانتهاكات الإيرانية بحق الشعب الكُردي في إيران على ملاحقة النشطاء أو إعتقالهم أو حتى إعدامهم، فليس شرطًا أن تكون ثائرًا أو ثوريًا أو ناشطًا أو حتى مجرد متظاهر غاضب ليتم قتلك أو إعدامك، بل يمكن أن تكون مجرد ساعٍ على رزقك، وتعمل في أشد المهن صعوبة ليتم قتلك واستهدافك أيضًا، وهذا ما يتعرض له «الحمّالين» أو ما يعرف في إيران بالـ«كولبار»، أي «حاملو كل الأمتعة».

«الكولبار أو كولباران" تسمية تطلق على «الحمّالين» الذين ينقلون البضائع على ظهورهم عبر الحدود الإيرانية لمسافات طويلة، معظمها في المناطق الكردية الجبلية الفقيرة المتاخمة للعراق، لكن السلطات الإيرانية تصفهم بأنهم مهربون!

«كولباران" التي تعني باللغتين الكردية والفارسية، «حمّالو الأوزان الثقيلة»، معظمهم من الكُرد الذين يقطنون البلدات والقرى الحدودية مع إقليم كردستان العراق ويتوارثون هذا العمل المحفوف بالمخاطر منذ عشرات السنين لكسب قوتهم في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية في إيران.

إحصائيات صادمة

وبحسب تقارير حقوقية فإن حالات القتل والإستهداف المباشر بحق فئة «الكولبار» في إيران تتصاعد بشكل كبير.

وكشفت منظمة «هينجاو» الحقوقية إن ما لا يقل عن 118 حمّالًا عابرًا للحدود قتلوا أو أصيبوا غرب إيران في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 من العام الماضي، ما يمثّل زيادة بنحو ثلاثة أضعاف مقارنة بالشهر السابق.

وأفادت المنظمة التي تتخذ من

يبلغ وزن البضائع التي يحملها أحدهم أكثر من 100 كيلو جرامًا، لأن الأجور التي يتقاضونها تعتمد على الكمية

النرويج مقرًا لها خلال بيان في 5 ديسمبر/كانون الأول الماضي، بأنه «في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، توفي 8 من الحمّالين «الكولبار»، أحدهم تحت سن 18 عامًا، وأصيب 110 آخرون بجروح، بينهم 14 قاصرًا، حيث تواصل إيران حملتها على التجارة غير المشروعة عبر الحدود».

وبحسب منظمة «هينجاو» لحقوق الإنسان وشبكة حقوق الإنسان في إيران وكردستان العراق، فقد قتل بين عامي 2015 و2019، ما مجموعه 368 وأصيب 595 من فئة «الكولبار».

وأشارت منظمة «هينجاو»، إلي إن أكثر من 93 بالمئة من الضحايا قتلوا نتيجة «إطلاق نار مباشر» من القوات المسلحة الإيرانية، إذ وقعت أكثر الإصابات في محافظة كردستان غرب إيران، 93 حالة، تليها كرمنشاه، 22 حالة، ثم أذربيجان الغربية، 3 حالات.

كما ذكر موقع «كولبار نيوز» المعني بأخبار هذه الشريحة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أن ما مجموعه 85 حمّالًا قتلوا في المناطق الحدودية وعلى الطرق السريعة في المحافظات الغربية أذربيجان الغربية وكردستان وكرمانشاه بين مارس/

أعمار الحمّالين تتراوح بين 13 و75 سنة

ويحملون أوزانًا أكثر من 100 كيلو لمسافة تزيد عن 15 كم

آذار، وسبتمبر/أيلول 2023.

وبحسب الموقع ذاته، فإن من بين أسباب الوفاة إطلاق النار المباشر من قبل القوات العسكرية، والعواصف الثلجية، وبرودة الطقس، والسقوط من الجبال والمرتفعات.

وحسب منظمات حقوقية إيرانية في الخارج، فإن قرابة 100 عامل من «الكولبار» يُقتلون كل عام، إلى جانب 150 منهم يُصابون بجروح، أغلبها تشكل عاهات مستديمة.

إلى جانب ذلك، فإن العشرات منهم يتعرضون لإصابات جراء العمل، كالسقوط من الجبال والتجمد في شهور الشتاء، حيث تغطي الثلوج أغلب تلك المناطق الجبلية الحدودية، أو الهجوم من الحيوانات المفترسة.

طبيعة مهنة «الكولبار»

وفقًا لتقارير صحفية تتركز مهمة «الكولبار» على حمل بضائع، ونقلها من كردستان العراق إلى التجار في إيران

العِتالة عبر الحدود في «كردستان إيران» ظاهرة سياسية أكثر من كونها ظاهرة اقتصادية

بمتوسط مسافات تتراوح بين 10 - 15 كيلو مترًا، وتتراوح حمولة كل شخص ما بين 50 - 120 كيلو جرامًا، عبر مسالك وطرق بالغة الوعورة والصعوبة مقابل أجر زهيد بالكاد يغطي حاجاتهم الضرورية.

ويبلغ وزن البضائع التي يحملها أحدهم أكثر من 100 كيلو جرامًا، لأن الأجور التي يتقاضونها تعتمد على الكمية التي يستطيعون نقلها في الرحلة الواحدة.

وتشمل البضائع، الأطعمة المعلبة والأجهزة الكهربائية كالبرادات ووحدات تكييف الهواء والتلفزيونات أو المنسوجات والأحذية والملابس وأدوات المطبخ، وإطارات السيارات والهواتف المحمولة، وفي بعض الأحيان السجائر.

ويتجنب معظم الكولبار نقل المشروبات الكحولية على الرغم من أن أجور نقلها أضعاف أجور نقل المواد الاستهلاكية الأخرى، لأن عقوبة ضبطها تكون ضعف عقوبة ضبط المواد الأخرى، إلا أن البعض يخاطر بذلك ويقوم بنقلها.

يقوم الكولبار بشراء المنتجات من أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق وغيرها من المناطق، قبل تسليمها الى تجار عبر الحدود وبعد أن يتفحص التجار البضائع، يدفعون للكولبار أجورهم التي تتراوح ما بين 7 و12 دولارًا عن حملهم للبضاعة لفترات قد تصل الى نحو 10 أو 12 ساعة في كل مرة.

وتزداد معاناة «الكولبار» خلال أشهر الشتاء، حيث يجب عليهم اجتياز الممرات الجبلية التي يمكن أن يصل ارتفاع الثلوج فيها الى متر تقريبًا، مخاطرين بحياتهم بتعرضهم للموت أو الإصابة التي قد تؤدي الى تغيير حياتهم تمامًا، لا سيما وأن عددًا كبيرًا منهم من خريجي الجامعات، وبينهم مهندسين وأطباء ولكن الصعوبات الاقتصادية وارتفاع نسب البطالة دفعتهم لسلك هذا الطريق.

وحسب القانون الإيراني يصنف عمل هؤلاء في خانة عمليات التهريب وتتراوح عقوبة الشخص بين السجن لعدة أشهر أو دفع غرامة مالية تساوي قيمة البضائع المضبوطة.

أرقام متضاربة

لا يمكن الوصول إلى إحصائية دقيقة لعدد «الكولبار» في إيران، في ظل وجود تصريحات متضاربة وإحصائيات متفاوتة من مسؤولين إيرانيين حول تلك الأعداد، وليس واضحًا على أي أساس تحددت هذه الأرقام.

في يناير/كانون الثاني 2018، أعلن محافظ أذربيجان الغربية «محمد حسين شهرياري» أنه صدر لممتهني «الكولبار» 50 ألف بطاقة إلكترونية لعبور الحدود، وهو ما يتناقض مع تصريح سابق لـ «رسول خضري» عضو اللجنة الإجتماعية بالبرلمان الإيراني، الذي أعلن في أغسطس/آب 2017م، أن عدد الكولبارات وصل إلى 70 ألف فرد !

وفي يناير/كانون الثاني 2020، نشرت قناة «صدا وسيما» الإيرانية الرسمية تقريرًا يفيد بأن عدد الكولبارات بحسب إحصائية غير رسمية وصل إلى 20 ألف فرد، في حين ذكرت وكالة أنباء الجمهورية (الإسلامية) الرسمية إرنا، في نفس الشهر أن عدد الكولبارات في إيران بحسب الإحصائيات الرسمية يتراوح بين 80 و170 ألف فرد.

وفي يونيو/حزيران 2019، أعلنت وكالة أنباء إيلنا التي تديرها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإيرانية أن عدد الكولبارات يبلغ 80 ألف فرد.

سياسة ممنهجة

وفي مقالة له وصف محمد بور، الباحث الكُردي في علم الإنسانيات وله دراسات علمية عديدة حول ظاهرة العِتالة عبر «الحدود في كردستان إيران»، العمل عبر الحدود بأنه ظاهرة سياسية أكثر من كونه ظاهرة اقتصادية.

ويعتقد الباحث الكُردي أن حرمان كردستان يَجري بطريقة ممنهجة ومنظَّمة، ولا يمكن للفقر وحده أن يُفسر الوضع الراهن، مشيرا إلي أن استراتيجية النظام السياسية بعد ثورة 1979 تَقوم على وقف التنمية في كردستان؛ واتخاذ سياسات هدفُها المنع أو القضاء الواعي على الإمكانيات البشرية والطبيعية لتنمية مناطق كردستان، وعرقلة استفادة أجيال ذلك المجتمع اللاحقة من تلك الإمكانيات.

وبحسب محمد بور، فإن مهنة «العتالة» اتخذت في السنوات الأخيرة أبعادًا واسعة جدًا حيث تجاوزت الحدود السنّية والجندرية، وصارت النساء أيضًا يعملن في العتالة عبر الحدود، كما إلتحق بها الرياضيين والشباب أصحاب الشهادات الجامعية والعليا.

ويؤكد الباحث أنه من الناحية القانونية، ليست العتالةُ عبر الحدود غير قانونية، فلا وجود لأي قانون يعتبرها جرمًا، لكن القوات الحدودية تُطلق النار على الحمّالين، وأثناء فرارهم يَسقطون من فوق الصخور ومن مرتفعات شاهقة، أو يَتناثرون إلى أشلاء في ساحات الألغام، كذلك ليست هناك آلية قانونية وحقوقية يتابع من خلالها أهاليهم في تقديم شكاواهم».

القتل الممنهج

ويرى الباحث أن «العتالة» عبر الحدود دليل على وضع لا تكتفي فيه الحكومة باعتبار الحمّالين وحدَهم، بل باعتبار جميع الكُرد في أحسن الأحوال «أقليةً عدوّة»، وبالتالي فالعتالة شكل آخر من أشكال الظلم الواقع بحق الكُرد، وهي منبثقة من الظلم المتجذر حيال الكُرد بسبب اختلافهم الإثني – اللغوي».

و يَعتقد أحمد محمد بور أن قتل «الحمّالين» عبر الحدود لا ينبع من حملهم البضائع المهرَّبة ونقلها من هنا إلى هناك، بل ينبع من كونهم كُردًا يُقاومون منذ أربعة عقود سياسات التمثل والاستيعاب الثقافي. ويُؤمِن أن «معاناة الحمّالين عبر الحدود عقوبةٌ لهم؛ عقوبة جماعية لكردستان إيران».

■ المصادر:

1- إيران: لماذا يحمل الكولباران «ما تعجز عنه الخيول والبغال»؟، بي بي سي العربية، 22 فبراير/شباط 2020.

2- مهنة الكولبار في إيران، موقع إيران واير، 1 أبريل/نيسان 2020.

3- مأساة الكولبار، جريدة الصباح العراقية، 27 يناير/كانون الثاني 2021.

4- «الكولبار الأكراد» بإيران.. يتعرضون للقتل وجدل برلماني بشأنهم، سكاي نيوز عربية، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

5- لماذا تقتل إيران «الكولبار» الأكراد، صحيفة الاستقلال الجزائرية، 1 يناير/كانون الثاني 2024.

كتاب العدد

بدايةُ الحدثِ توثيقًا

ينطلق آلدار في الفصل الأول من الكتاب/الوثيقة من العناصر والأرضيَّة الممهّدة، أو الأحرى، تلك التي مهّدت لترسيخ فكرة ومبدأ إخوّة الشعوب، حيث الصراعات السياسيَّة التي كوّنتها المعارضةُ السورية في الخارج، ومن ثمّ التركيز على ضرورة بناء أرضيَّةٍ توحّدية مشتركة: «الظروف والوقائع وتركيبة العلاقات والتطوّر الاقتصادي والاجتماعي وأنظمة الإقصاء والقمع وطبيعة وصيرورة الحياة السياسيَّة تفرض نموذجًا واضحًا وصادقًا ينجح في الحفاظ على الجميع، ونسج شبكة علاقات تعايشية على أسس فكرية متينة ومقبولة من الجميع وبين الجميع، وهنا كانت نظرية الأمَّة الديمقراطيَّة وأخوّة الشعوب التي وجد الجميع فيها مرآةً لهويَّته وقبولًا واضحًا لتطلّعاته الحياتيّة وحقوقه الإنسانيَّة». بهذا التوضيح المكثّف لفكرة الأمّة الديمقراطية ومبدأ أخوّة الشعوب، ينطلق الكتاب نحو مسائل أعمق تتعلّق بالشقاقات السياسيَّة التي عصفت بالدولة السوريَّة إبّان فشل الحكومة الاتحاديَّة التي أعلنت عن الانفصال بين «سوريا ومصر» 28 سبتمبر/أيلول 1961 وبدء تشكّل الكيانات السياسيَّة الكرديَّة، ورسم أطر سياسيَّة لكل كيان سياسي، مستقلّ بحدّ ذاته، وإعطاء فكرة عن المناطق أو الدول التي يتواجد فيها الكُرد، ومن ثمّ الانطلاق من فكرة الشعب الواحد إلى الكيانات السياسيَّة المتصارعة والمنقسمة على ذاتها، ما أثّر على قوّة الكرد ككيان ونسيج مجتمعي-سياسي قويّ لا يمكن الاستهانة به، وفي معرض هذا الأمر، لا يخفي الكاتب أسفه الدفين والواضح عبر المفردات على هذا الانقسام الذي كان يحصل: «لستُ هنا في معرض اتهام أو تصويب موقف هذا الطرف أو ذاك، إنما فقط أودّ التأكيد على أن حجم الانقسامات، أمر لم يكن من الممكن تبريره قط على أنَّه انشقاقات ذات خلفيَّة طبقية أو إيديولوجيَّة أو مبدئيَّة، وإذا كان هذا العدد الكبير من الأحزاب قد سبَّب في مرحلة ما انتعاشًا كبيرًا للحركة السياسية خصوصًا في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، فإنه خلق بالمقابل حالة من انعدام الثقة بالأحزاب السياسية التي وجد الشعب في قسمٍ منها على الأقل، بأنَّها كانت نتاج صراعاتٍ شخصيَّة أو عائليَّة».

يبدأ الكتاب نحو «أدب اليوميَّات» حيث الحديث عن التجربة الشخصيَّة للمدوّن في الانضمام للحركة الثورية الكردية عقب إعلان الكفاح المسلّح الكردي، هذا الكفاح الذي ضحّى من خلاله مجموعة من الشبّان الثوريّ بحياتهم وشبابهم كرمًا للثورة وتحقيقها على أكمل وجه، لا يخفى على أحد، كنوع من انحياز لأدب اليوميات، الذي لاقى صداه منذ أن دوّن الثائر آرنستو تشي غيفارا في دفتر يومياته المعنون بـ(يوميات بوليفيا).

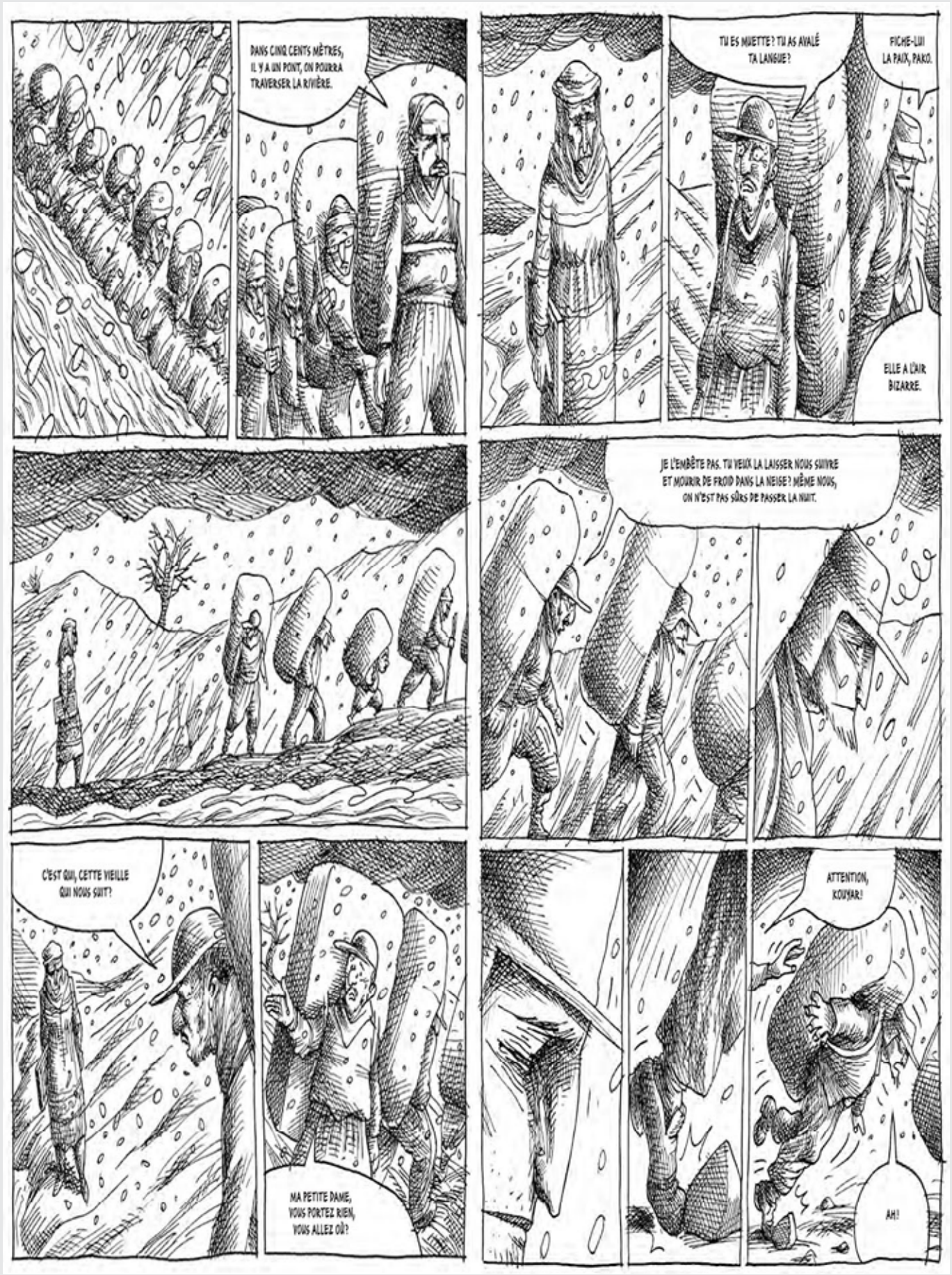

يلاحظ الحمّالون الكُرد أو الكولبار أن أمامهم فحسب 500 متر قبل أن يعبروا النهر، لكنهم لاحظوا أن امرأة عجوز لا تحمل حزمة تتبعهم بصمت
(من رواية مانا نيستاني المصورة الجديدة Les Oiseaux de Papier)

عشرات المقرات الاستخباراتية والعسكرية

«الاحتلال التركي» يغتصب سيادة العراق وينهب ثرواته

38 قاعدة عسكرية للنظام التركي غير شرعية في شمال العراق

محسن عوض الله

■■ في ظل إنشغال العالم بما ترتكبه قوات العدو الصهيوني من جرائم في غزة، تمارس الدولة التركية في سوريا والعراق انتهاكات وجرائم، تتشابه إلى حدٍّ كبير مع ما يمارسه الاحتلال رغم أن أنقرة لا تكف عن إصدار البيانات التي تندد بجرائم العدو الإسرائيلي تجاه شعب غزة.

وبالنظر إلي البيانات الأخيرة لوزارة الدفاع التركية، نجد أن الوزارة أعلنت في بيان رسمي بتاريخ 14 يناير/كانون الثاني، أن مقاتلاتها قصفت 24 هدفًا في مناطق متينا وهاكورك وكاره وآسوس وقنديل شمالي العراق، دون أدني احترام لسيادة الدولة العراقية.

وتحدث البيان التركي، عن قتل عدد كبير ممن وصفتهم بـ«الإرهابيين» في إشارة إلي عناصر المقاومة الكُردية، وهو بيان يتشابه مع بيانات المتحدث بإسم جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي دومًا ما يصف عناصر المقاومة الفلسطينية بأنهم إرهابيين !

وكانت وزارة الدفاع التركية قد أعلنت بتاريخ 13 يناير/كانون الثاني، إن الموجة الأولى من الغارات الجوية على العراق استهدفت 54 هدفًا للمسلحين الكُرد وأسفرت عن مقتل 57 مسلحًا.

وتأت الهجمات التركية على مناطق واسعة من العراق، ردًا على هجوم تعرضت له قاعدة عسكرية تركية داخل الأراضي التركية ما أسفر عن مقتل 9 جنود أتراك

أضرم مدنيون النار بمعسكر للجيش التركي في شيلادزي بمحافظة دهوك بعد أن تسببت غارة عسكرية تركية بمقتل مدنيين من سكان المنطقة. 26 يناير 2019

وإصابة 4 آخرين في اشتباكات مع عناصر «حزب العمال الكردستاني».

أهداف تركيا في العراق

تتحرك تركيا في العراق تحت زعم محاربة الإرهاب الذي يمثله «حزب العمال الكردستاني» وفق الرؤية التركية، ورغم أن الأخير يعتبر حزبًا تركيًا ويجب أن يتم حل قضيته داخل حدود الدولة التركية دون تحميل الدول الأخرى مسؤولية فشل أنقرة في حل أزماتها الداخلية، إلا أن تركيا استغلت تواجد «حزب العمال» الذي تتمركز معظم تشكيلاته العسكرية منذ أكثر من 3 عقود في جبال قنديل، عند المثلث الحدودي العراقي - التركي – الإيراني ذريعة للتدخل العسكري في العراق واحتلال مناطق كثيرة من أراضيه بعيدة كل البعد عن تمركزات «العمال الكردستاني».

النظرة التركية للعراق تنطلق من اعتبار مدن كـ«الموصل وكركوك» أراضٍ تركية يجب استعادتها واتخاذ الإجراءات التي تحقق ذلك فضلًا عن اعتبار «التركمان» العراقيين مواطنيين أتراك

بعيدًا عن «العمال الكردستاني»، فإن النظرة التركية للعراق تنطلق من اعتبار مدن كالموصل وكركوك أراضٍ تركية يجب استعادتها واتخاذ الإجراءات التي تحقق ذلك بغض النظر عن أي شيء، فضلًا عن اعتبار التركمان العراقيين مواطنيين أتراك يجب التدخل لحمايتهم من أي تهديد أو خطر دون احترام لسيادة الدولة التي يقطنون بها، وهو ما أكده تصريح منسوب للسفير التركي في العراق علي رضا غوناي في منتصف شهر يوليو/تموز 2021، حيث أعلن خلال زيارة له إلى كركوك، «إنَّ مدينة كركوك العراقية تركمانية»، وإنَّ بلاده مهتمة بالمدينة وعازمة على مواصلة دعم التركمان المقيمين فيها، واصفًا إياهم بـ"الأتراك العراقيين وأبناء جلدتنا».

تقارير موثقة: تركيا تمتلك 11 قاعدة عسكرية رئيسية في إقليم كردستان العراق إلى جانب 19 معسكرًا أساسيًا تابعًا لها

لا يوجد بيان رسمي عراقي دقيق حول القواعد العسكرية التركية المنتشرة في البلاد وسط تقارير صحفية تحددها بقرابة 80 نقطة عسكرية واستخباراتية تسيطر عليها أنقرة داخل أرض الرافدين.

ووفقًا لتصريحات المسؤولين الأتراك، تمتلك تركيا 11 قاعدة عسكرية إقليمية في شمال العراق؛ لكن تقارير أخرى تشير إلى أن في العراق حاليًا حوالي 19 قاعدة تركية، 15 منها قواعد عسكرية، والأربع الأخرى قواعد استخباراتية، تضم جميعها حوالي 3 آلاف جندي تركي.

فيما تتحدث تقارير موثقة من مصادر استخباراتية عن أن تركيا تمتلك 11 قاعدة عسكرية رئيسية في إقليم كردستان العراق، إلى جانب 19 معسكرًا أساسيًا تابعًا لها.

وتتوزع تلك القواعد والمعسكرات على مناطق بامرني وشيلادزي وباتوفان وكاني ماسي وكيريبز وسنكي وسيري وكوبكي وكومري وكوخي سبي وسري زير ووادي زاخو والعمادية.

وبعد حوالى عام على اجتياح تنظيم «داعش» الإرهابي بعض مدن العراق وبالتحديد في 2015، استحدثت تركيا، بحسب التقارير، معسكرات إضافية جديدة في مدن بعشيقة وصوران وقلعة جولان وزمار، وحوّلت معسكرها في منطقة حرير جنوب أربيل إلى قاعدة عسكرية، وقامت ببناء قاعدة سيدكان، وفتحت بضعة مقرات في مدينتي ديانا وجومان القريبتين من جبال قنديل، من أجل إحكام السيطرة على مناطق خنير وخاوكورك وكيلاشين، وبالتالي الاقتراب من مواقع تمركز تشكيلات «حزب العمال الكردستاني».

وبحسب التقارير يُقدّر عدد العسكريين الأتراك الموجودين في تلك القواعد والمعسكرات، بأكثر من 7 آلاف عنصر يتحركون بمساحات جغرافية

الجنود الأتراك يستعدون لإطلاق مدفع من قاعدة هكاري العسكرية الواقعة على الحدود العراقية-التركية

القواعد العسكرية التركية في كردستان العراق

واسعة تصل إلى حوالى 100 كلم في عمق الأراضي العراقية.

إضافةً إلى القواعد والمقرات العسكرية، ينشط جهاز الاستخبارات التركي (MIT) على نطاق واسع في إقليم كردستان. وبحسب التقارير، هناك 4 مقرات رئيسية له في كلٍّ من العمادية وماتيفا وزاخو وكاراباسي في مركز مدينة دهوك.

وفي تصريحات صحفية اعتبر القيادي بحزب «الاتحاد الكردستاني» غياث السورجي أن أنقرة تحتل نصف المناطق بالشمال العراقي مؤكدًا أن «تركيا تحاول السيطرة على شمال العراق من خلال ذريعة وجود حزب العمال الكردستاني»، مبينًا أن عدد المعسكرات التابعة لتركيا داخل إقليم كردستان وخارجه تبلغ 40 معسكرًا".

وأضاف، أن «تركيا تقصف يوميًا المناطق العراقية منها سنجار ومخمور ونواحي أخرى»، لافتًا إلى أن «محاولات تركيا بالسيطرة على شمال العراق ليست جديدة بل هنالك تصريحات رسمية يطلقها الرئيس التركي علانية بضرورة استرجاع الموصل وضمها إلى تركيا بحسب زعمه».

ينشط جهاز الاستخبارات التركي (MIT) على نطاق واسع في إقليم كردستان وله 4 مقرات رئيسية في: العمادية وماتيفا وزاخو وكاراباسي في مركز مدينة دهوك

في نفس السياق، كشف النائب الكردي السابق غالب محمد، في تصريحات صحفية مايو/أيار الماضي عن وجود 41 قاعدة عسكرية تركية منتشرة في محافظتي دهوك وأربيل».

وأضاف، أن «هناك الآلاف من الجنود والضباط ومختلف الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمتوسطة وهناك قواعد جوية للجيش التركي، وأجهزة مخابراتية تمارس دورًا خبيثًا في كردستان والعراق» على حد قوله.

أما القيادي بحزب الاتحاد الكردستاني برهان شيخ رؤوف، فأكد في تصريحات صحفية بحسب موقع المعلومة العراقي إن «قوات الاحتلال التركي استولت على مطارين عسكريين أحدها في بعشيقة من أجل استخدامها في تنفيذ العمليات العسكرية»، مشيرًا إلى أن القوات التركية تملتك 60 قاعدة عسكرية في المناطق الشمالية للعراق».

مقاومة الاحتلال

اعتبار الوجود العسكري التركي في العراق احتلال هو جزء من المنظور

الشعبي لقطاع عريض من العراقيين وهو ما دفع فصيل عراقي مسلح يدعى «أحرار العراق» ليعلن في بيان رسمي في 1 فبراير/شباط 2023 عن استهداف إحدى القواعد العسكرية التركية بـ 20 صاروخًا من نوع طراد.

وتعهد «لواء أحرار العراق» باستمرار عملياته ضد «المحتل» - وفق تعبيره - في حال لم ينسحب من الأراضي العراقية «بشكل فوري وكامل» وبتوسيعها بحيث تطال «مواقع عسكرية داخل الأراضي التركية في حال بقي الاحتلال» وفق البيان.

الموقف العراقي

على مدار سنوات ورغم تغيير الحكومات العراقية لم يكن موقف بغداد من الاحتلال التركي والانتهاكات المستمرة لسيادة العراق على قدر المسؤولية ولم يتعد الموقف الرسمي مجرد التصريحات الإعلامية دون إجراءات أو خطوات تنفيذية ملموسة.

في الرابع من أكتوبر/تشرين الأول 2016، أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن وجود القوات التركية على

يُقدّر عدد العسكريين الأتراك الموجودين في القواعد والمعسكرات بأكثر من 7 آلاف عنصر يتحركون بمساحات جغرافية واسعة تصل إلى حوالى 100 كلم في عمق الأراضي العراقية

الأراضي العراقية اعتداء على سيادة الدولة، معربًا عن خشيته من أن تتحول «المغامرة التركية» إلى حرب إقليمية.

وقال العبادي عبر مؤتمر صحفي في بغداد 4 أكتوبر/تشرين الأول: «نرفض أي وجود لقوات أجنبية على الأراضي العراقية»... «إننا طلبنا أكثر من مرة من الجانب التركي عدم التدخل في الشأن العراقي».

وبعد تولي مصطفى الكاظمي رئاسة الحكومة العراقية في 2020 وبعدها بأشهر قليلة وبالتحديد في 20 يوليو/حزيران استهدفت تركيا منتجعًا سياحيًا في إقليم كردستان بشمال البلاد، وأودى بحياة تسعة مدنيين وجرح 23 آخرين. وقررت الحكومة العراقية يومها استدعاء السفير التركي لدى بغداد للاحتجاج على الهجوم، كما تم استدعاء القائم بأعمالها من أنقرة «لغرض المشاورة».

وأعلن الكاظمي في تغريدة أن «العراق يحتفظ بحقه الكامل بالرد على هذه الاعتداءات وسيقوم بكل الإجراءات اللازمة لحماية شعبه وتحميل الطرف المعتدي كل تبعات التصعيد المستمر»، ورغم استمرار الهجمات مازال العراق يحتفظ بحق الرد دون تنفيذ على أرض الواقع.

وكما استمرت الهجمات التركية على

إنفوغرافيك... إقليم جنوب كردستان يتحول إلى مَعقِل لقواعد الاحتلال التركي

العراق في عهد الحكومة الحالية التي يترأسها شياع السوداني، واصلت الحكومة الحالية انتهاج سياسة سابقيها في التغاضي عن انتهاك السيادة العراقية ومازالت الرئاسات الأربع بالبلاد تكتفي ببيانات الشجب والإدانة مع كل هجوم تركي ينتهك ما تبقى من سيادة العراق.

النفوذ الاقتصادي

لا يقتصر الوجود التركي في العراق على أهدافًا عسكرية فقط، بل ربما يمثل الاقتصاد أحد الأهداف الرئيسية لتحركات أنقرة في عموم المنطقة وليس العراق وحده.

وبحسب تقارير فإن أنقرة التي تمتلك وجودًا عسكريًا واستخباراتيًا في العراق وترسخه، إنَّما راحت تعززه أيضًا بحضور اقتصادي في مجال الاستثمارات النفطية، إذ يعمل عدد من شركات النفط التركية في 8 حقول في إقليم كردستان.

ووفقًا لمصادر إعلام كُردية، تملك شركة «كنل إنيرجي» حصصًا، وبنسب مختلفة، في البلوكات النفطية في الإقليم، فهي تملك 25% في بلوك طاوكي، و40% في بلوك بيربهر، و40% في بلوك دهوك، و44% بلوك بناوي، و44% في بلوك طقطق، و75% في بلوك ميران، و60% في بلوك جيا سورخ.

وتملك شركة «بيت أويل» أيضًا حصصًا في حقول جيا سورخ وبلكانة بنسبة 20%، فضلًا عن أنَّ الجزء الأكبر من أنبوب نفط الإقليم الذي يمتدّ إلى ميناء جيهان التركي يقع داخل الأراضي التركية، إذ يبلغ طوله 896 كلم، ويبدأ من حقل خورملة جنوب أربيل، ويمتدّ داخل أراضي إقليم كردستان إلى مسافة 221 كلم، حتى منطقة فيشخابور قرب الحدود مع تركيا، ويقع 675 كلم منه داخل الأراضي التركية، ويخضع لإشراف شركة «بوتاش» التركية التي تجني عوائد مالية كبيرة منه.

لا تعمل شركات النفط التركية وحدها في إقليم كردستان، فهناك عشرات الشركات المتخصصة في قطاعات البناء والإعمار والصناعات الغذائية والدوائية والكهربائية والألبسة والتقنيات الإلكترونية، والتي تشغل حيزًا في مجمل النشاط التجاري والاقتصادي في الإقليم وعموم العراق، فضلًا عن المصارف التركية وشركات تحويل الأموال.

■ المصادر:

1- القواعد العسكرية التركية في شمالي العراق... ضرورة دولتية أم اعتبارات توسعية؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات، 26 يوليو/تموز 2022.

2- الوجود التركي في العراق.. أرقام وحقائق صادمة، موقع الميادين، 5 أبريل/نيسان 2022.

3- نائب سابق يكشف عدد القواعد التركية شمالي العراق، وكالة بغداد اليوم، 18 مايو/أيار 2023.

4- العراق يتهم تركيا بـ«انتهاك صريح لسيادة» أراضيه، فرانس 24، 20 يوليو/ تموز 2020.

كتاب العدد

وكذلك المفكر المدني أنطونيو غرامشي بعنوان: (دفاتر السجن)، هذا السرد اللذيذ يتوقف في الفصل الثاني، ليدخل الكتاب لمرحلةٍ سرديّة جديدة، وعنونها المؤلّف بـ"الإعداد والتنظيم" حيث الحديث عن بدء تأسيس (حزب الاتحاد الديمقراطي) وما سبق الإعلان من تحضيرات ومناقشات واختيار مكان بعيد عن سطوة وقمع النظام السوري آنذاك بهدف البدء بالترتيب السياسي، والاجتماعات التحضيريَّة للتأسيس والإعلان.

شرارة الثورة/الأزمة

محاولات النيل من الكرد سياسيًا بدأت منذ اندلاع الحراك الشعبي في عموم سوريا نتيجة آليَّة القمع التي كان يتّبعها النظام على مدار سنوات طويلة، واستمرّت حتّى هذه اللحظة، لكن السياسة الكرديَّة عقب المظاهرات الاحتجاجيَّة التي عمّت مختلف المناطق السوريَّة، دفع بالكرد إلى رسم خطط بديلة من خلال تقوية الذات، ويبدأ المؤلّف بسرد هذه الصيرورة باختيار شعار ثوري اتخّذه السوريون في كل المناطق، وأعني هنا شعار: «الشعب السوري ما بيندلّ» الذي لاقى صداه في حناجر السوريين أجمعين: «لكننا طرحنا فكرة أننا لا نريد خوض أي صراع على السلطة كما حدث في البلدان العربية الأخرى، وإنما نسعى إلى بناء مجتمع ديمقراطي حرّ، ونريد أن يكون ذلك نموذجًا جديدًا للحلّ في الشرق الأوسط برمَّته، لأننا نؤمن بأنّ الثورة لا تكمن في السيطرة على الحكم وإعادة إنتاج القديم، وكان طرحنا غير مستساغ بالنسبة للكثيرين، وكانوا يقولون لنا: إنّ النظام سيسقط وأنتم تقولون نريد بناء مجتمع ديمقراطي، ولا نريد السيطرة على الحكم». من هذا المقطع الذي يسرده المؤلف وصولًا إلى المرحلة السوريَّة في راهننا الحالي، يكمن الفرق في ما أسبقه المؤلّف بكلمة: «قالوا لنا» وبين ما نفّذه الكُرد سياسيًا وعسكريًا على أرض الواقع، حيث الحقيقة تجلّت وتوضّحت، ومن ثم وصولًا إلى البيان الصادر عن مجلس «حزب الاتحاد الديمقراطي» بتاريخ 30 مارس/آذار عام 2011م، الأخير الذي أسماه المؤلّف، «إخراج سوريا من عنق الزجاجة» وإيصال المجتمع السوري مشمولًا بالمجتمع الكردي في سوريا إلى: «بر الأمان والاستقرار» من خلال مجموعة مطالب ركّزت على إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيَّين وإلغاء الأحكام العرفيَّة وإبطال مفعول أجهزة المخابرات التي سيطرت على كل مرافق الحياة المدنيَّة ضمن كامل بدن المجتمع السوري، ناهيكم عن مطالب أخرى أكثر دقَّة تشمل إدخال سوريا إلى مرحلة «الدمقرطة» مطالب كانت تعتبر في الصميم.

من أجل حرية القائد أوجلان والحل الديمقراطي للقضية الكردية

«مسيرة الحرية الكبرى» بمدن شمال كردستان تنطلق أول فبراير

مؤتمر صحفي في أحد فنادق آمد

يوسف شرف الدين

■■ من أجل حرية القائد عبد الله أوجلان والحل الديمقراطي للقضية الكردية، ستقام «مسيرة الحرية الكبرى» في مدن شمال كردستان خلال الفترة من 1 إلى 15 فبراير/شباط القادم.

ستبدأ المسيرة من أجل الحرية الجسدية لقائد الشعب الكُردي عبد الله أوجلان، والحل الديمقراطي للقضية الكردية في الأول من فبراير/شباط.

ولهذا الغرض عُقد مؤتمر صحفي في أحد فنادق آمد، وحضره الرئيس المشترك لحزب المؤتمر الشعبي الديمقراطي (HDK) جنكيز جيجيك، والرئيسان المشتركان لحزب الأقاليم الديمقراطية (DBP) كسكين بايندر وجيكدم كيليجكون أوجار وأعضاء حزب المساواة وديمقراطية الشعوب.

كما شارك في الاجتماع ممثلون عن العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات الديمقراطية الجماهيرية وممثلو المؤسسات.

وداخل قاعة المؤتمر الصحفي عُلقت لافتة كتب عليها «حان وقت الحرية».

مشاركة 75 ناشطًا في مجال حقوق الإنسان

وقالت نائبة ماردين عن حزب المساواة وديمقراطية الشعوب DEM ، بيريتان غونش ألتين، إن 75 ناشطًا في مجال حقوق الإنسان سينضمون إلى المسيرة.

كما قرأ الرئيس المشترك لحزب الأقاليم الديمقراطية كسكين بايندير النص بعنوان: «لكسر العزلة في إمرالي والحل الديمقراطي للقضية الكردية، نبدأ مسيرة الحرية».

تُرفع صور زعيم حزب العمال الكردستاني، عبدالله أوجلان المسجون منذ عام 1999 في معظم مناسبات الكرد في تركيا

وبحسب البيان فإن المسيرة ستنطلق في الأول من فبراير/شباط وتستمر حتى 15 فبراير/شباط، وهو الذكرى السنوية الـ 25 للمؤامرة الدولية ضد عبد الله أوجلان.

وجاء في البيان أن عزلة القائد عبد الله أوجلان دخلت عامها الـ25، وقيل إن «السيد أوجلان يعيش في عزلة مطلقة منذ عامين و10 أشهر، أي 1037 يومًا دون أي معلومة عنه. إن ممارسات العزلة المطلقة لا تتوافق مع القانون الداخلي التركي والقانون الدولي، كما أنها تتعارض مع الضمير والأخلاق، ويعتبر نظام العزلة في إمرالي محور سياسات القضاء على نضال الشعب الكُردي من أجل الحرية، العزلة المطلقة تعني احتلال جغرافية كردستان بسياسات الحرب والقمع والتجريد من الإنسانية، وعلى المستوى الحالي، لا يقتصر الضغط والقمع على الكُرد وكردستان، بل امتد إلى المجتمع بأكمله، وتتسبب سياسة العزلة الشديدة التي تنتهج في إمرالي في إحداث أزمات ومشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية والتي تشهدها تركيا، كما أنها تسببت في تحول أهداف الإمبريالية في المنطقة إلى حرب إقليمية، وأهم طريقة للهروب من هذه الأزمات والحرب الإقليمية هو

في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بدأت فعاليات «الحرية لعبد الله أوجلان.. حل ديمقراطي للقضية الكردية» في 74 مركزًا حول العالم

القضاء على نظام العزلة في إمرالي وضمان الحرية الجسدية للسيد عبد الله أوجلان .

حرية عبد الله أوجلان تعني الحل

إن العزل يعني بقاء القضية الكردية دون حل، وهذا التعسر في الحل يعني أن الشعب والمنطقة سيُتركان تحت الضغط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي للحداثة الرأسمالية والدول القومية خلال الحرب، إن الحرية الجسدية للسيد أوجلان تعني الحل الديمقراطي والسلمي للقضية الكردية، الكلمات التي قالها السيد أوجلان في عام 2010 تظهر مدى أهمية الحرية الجسدية لأوجلان في بناء حياة حرة للشعب، وكان أوجلان قد قال: «هناك شرط واحد فقط لكي يتمكن الناس من العيش في الخارج، وهو أن يناضل الكُرد والعمال الأتراك من أجل وجودهم وحريتهم أربعًا وعشرين ساعة في اليوم».

وإلى أن يتم إنهاء نظام العزلة في إمرالي، لن ينعم الناس بالسلام، ولن يتم حل

المشاكل بالوسائل الديمقراطية، إن أفكار السيد أوجلان ومقترحاته مطلوبة أكثر من أي وقت مضى لإنقاذ تركيا والشرق الأوسط من هذه الحرب وأزمة الحداثة الرأسمالية، وإلى جانب نظام التعذيب الذي يمارس في إمرالي، فإن شعوب المنطقة والعالم والرأي العام الديمقراطي يرى صحته السياسية مع السيد أوجلان، ولذلك فإن الاحتجاج على الظروف التي يُحتفظ بها يتزايد يومًا بعد يوم، ونتيجة لهذه الاحتجاجات، بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدأت وتستمر فعاليات «الحرية لعبد الله أوجلان، حل ديمقراطي للقضية الكردية» في 74 مركزًا حول العالم.

بيان مسيرة الحرية الكبرى

كسياسيين ونساء وشبيبة ومثقفين ومدافعين عن حقوق الإنسان في كردستان، نرحب بهذه الفعاليات التي قام بها رفاقنا ونعلن أنه في الفترة من 1 إلى 15 فبراير/شباط ستقام في مدن كردستان والمحافظات وأحياءَ لذكرى المؤامرة الدولية ضد السيد أوجلان «مسيرة الحرية الكبرى».

وفي نهاية البيان تمت دعوة الشعب الكردي وأصدقائه والرأي العام الديمقراطي لتبني فعالياتهم وقيل: «النصر سيكون لرواد الحرية».

جيفتيورك: العزلة ليست أخلاقية

احتج النائب عن حزب المساواة وديمقراطية الشعوب سنان جيفتيورك على عزل عبد الله أوجلان وقال: «السيد أوجلان في عزلة منذ ما يقرب من 3 سنوات ولم يسبق وجود مثيل على ذلك في العالم، الدولة تنتهك قوانينها، لو كان لديهم أخلاق وضمير، لم كان بإمكانهم منع السجين من مقابلة عائلته ومحاميه لمدة 3 سنوات، لذلك، فإن هذه العزلة ليست غير قانونية فحسب، بل غير أخلاقية أيضًا، وعلى الرغم من الفعاليات والمظاهرات الكثيرة، فقد أغمضت السلطات أعينها ولم تستمع، الحرب في الشرق الأوسط أصبحت خطيرة، السيد أوجلان هو من الأشخاص الذين لديهم أكثر الكلمات عن الشرق الأوسط، يقرأ سياسة الشرق الأوسط جيدًا، إذا تحدث اليوم سيعبر عن أفكاره وآرائه ضد الحرب، الدولة لا تريد حل القضية الكردية عبر الوسائل الديمقراطية، لو كانت تريد ذلك، كانت سترفع العزلة عن السيد أوجلان، إن مقاومة شعبنا ضد هذه العزلة غير القانونية مستمرة بلا هوادة، وسنبدأ أيضًا مسيرة الحرية، إن مسيرتنا مستمرة حتى رفع العزلة عن السيد أوجلان وإطلاق سراحه، وندعو الدولة إلى التخلي عن هذه السياسة غير الأخلاقية، لحل القضية الكردية ومشاكل شعب تركيا والشرق الأوسط، دعونا نكسر العزلة، دعوا عبد الله أوجلان يتكلم».

جان بولات يدعو لدعم المسيرة

كما أعلن الرئيس المشترك لاتحاد جمعيات الدعم القانوني لأسر السجناء MED TUHAD-FED كرم جان بولات أن مسيرتهم تشمل كافة مدن كردستان وقال: «عزلة عبد الله أوجلان فتحت الطريق أمام الأزمة الاقتصادية في كردستان وتركيا، لقد وضعنا أيدينا تحت الحجر، من أجل السلام والاستقرار والوحدة في تركيا وكردستان، فليضع الجميع أيديهم تحت الحجر، سنسير حتى تنتهي العزلة، نحن نؤمن بذلك».

كتـــاب العـــدد

بالإمكان التقاط فقرات بعينها داخل المؤلَّف، والاستدلال عبرها على البصيرة السياسيَّة والتنبؤ من خلال الفعل السياسي الحقيقي، وبالإمكان الاستدلال على هذا المقطع -والكتاب يتوافر على عشرات من مثل هذه النماذج-: «لم تكن هناك أية معارضة سوريَّة حقيقية، مهما ادَّعت بعض المجموعات إنها معارضة وذات توجّه ديمقراطي خالص لوجه الوطن، ولهذا انتهت إمكانيات البحث عن شريك سوري فعلي للتعاون معًا في التصدي لممارسات النظام وسياساته، فالتنظيمات المتواجدة لا تمتلك رؤى مختلفة كثيرًا عن رؤى النظام فيما يخصُّ القضية الكرديَّة».

لا يخفي الكاتب، كمية الضخّ الإعلامي المعارض لحقائق القضيَّة الكرديَّة، ورؤية حزب الاتحاد الديمقراطي للحلّ السوريّ، ومن ثم الانزياح إلى رسم ما هو مخالف للحقيقة الفعليَّة والتي لا تحتاج إلى إثباتات فهي جليَّة للجميع، ومن ثمّ الانتقال إلى مرحلة الثورة من خلال الثقافة والفنّ، العنصرين الأساسيَّين في ثورة أي شعب.

التأريخ ضمن الكتاب

مع تقدّم القراء في قراءة سرديَّات كتاب: «صفحات من ثورة الشعب في روج آفا» لكاتبه «آلدار خليل»، سيكشف كمّ التجميع الهائل والجهد في توثيق البيانات الصادرة والمفاوضات مع الأحزاب الأخرى التي نظرت على نفسها أنّها فاعلة، أو كانت فاعلة في وقتٍ مضى، ومن ثم لقت نفسها وحيدةً دون سند، فيما يمضي مشروع أو حلّ «الإدارة الذاتيَّة» متحوّلًا من رسم على ورق إلى حقيقةٍ يشهدها الكرد في مناطق روج آفا، هذا التوثيق الذي يُدوّن لأجل أن يلقى قارئ آخر غير كرديّ على كل ما سيهمّه فعلًا في تكوين فكرة حقيقيَّة مدعومة بالأدلّة والتوثيقات عن ثورة الشعب التي اندلعت في عموم روج آفا ولا تزال مستمرّة، على الرغم من محاولات البعض في إخفاء ملامح هذه الثورة وطمسها من خلال العدوان أو الأطماع في السيطرة وكتم صوت هذا الشعب، وعلى رأس القائمة الدولة التركيَّة التي تحاول في هذه الأثناء محو تراث حضاري كردي كامل ونسفه من خلال الصواريخ والوحشيَّة المتّبعة في عفرين.

على مدى 331 صفحة من القطع المتوسّط يمضي الكتاب في التوثيق تدوينًا واستشهادًا بأحداث دوّنت كوثائق ورقيَّة نُشرت في معظم وسائل الإعلام الكردية والسوريَّة، بدايةً من التأسيس، وصولًا إلى يومنا هذا، كمحاولة ربمّا لفتح الباب أمام الكتابة المسهبة حول تاريخ ثورة الشعب في روج آفا.

معلومات الكتاب

الكتاب: صفحات من ثورة الشعب في روج آفا

المؤلّف: آلدار خليل

دار النشر: نفرتيتي

السنة: 2021

عدد الصفحات: 280 - قطع كبير

(مركز الفرات للدراسات)

مسؤول العلاقات الخارجية بالإدارة الذاتية

بدران جيا كرد: لسنا انفصاليين ونسعى لإنتاج حالة ديمقراطية جديدة في سوريا

حالة من الجدل صاحبت إعلان الإدارة الذاتية بمناطق شمال وشرق سوريا لإقرار عقد إجتماعي جديد يعتمد لأول مرة مسمى «إقليم» على المناطق التي تديرها الإدارة الذاتية.

ونص العقد الاجتماعي الجديد على تغيير اسم الإدارة إلى «الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم شمال وشرق سوريا»، والتي أصبحت تتكون من إقليم واحد وهو إقليم شمال وشرقي سورية، ويتضمن سبع مقاطعات.

وهاجمت قوي سورية وكردية الإدارة الذاتية على خلفية العقد الإجتماعي الجديد متهمينها بالتخلي عن الهوية الكردستانية في صياغة العقد أو محاولة فرض أمر واقع حول مستقبل سوريا.

وفي محاولة لفهم طبيعة العقد الإجتماعي الجديد والهدف من إطلاقه في هذا التوقيت إلتقت «كردستان» بمسؤول العلاقات الخارجية بالإدارة الذاتية بدران جيا كرد لكشف الحقائق والرد على الاتهامات التي تلاحق الإدارة الذاتية.. وإلي نص الحوار

حوار - محسن عوض الله

● عقد إجتماعي جديد بشمال شرق سوريا... لماذا الآن؟

- منذ مدة طويلة ونحن نعيد النظر في بعض الأمور بحيث تواكب الإدارة الذاتية كتجربة تطورات المرحلة وتكون استجابة لها و«العقد الإجتماعي» إحدى هذه القضايا، كما تعلمون استحداث نظام العقد الاجتماعي شيء جديد في سوريا ويعتبر كسرًا لكل القواعد الكلاسيكية في إدارة المكونات لمؤسساتهم ومجتمعهم وفق نظام مدني مجتمعي، كانت التهديدات التركية وخطر الإرهاب سببًا رئيسًا في عرقلة هذه المساعي لكن في النهاية كان هناك إصرار على متابعة الأمور والإعلان عن العقد الاجتماعي الذي يؤسس لنموذج ديمقراطي، ويفعل دور المكونات المتعددة في إدارة منطقتهم بنموذج تشاركي تعددي.

● ما الإجراءات التى سترافق إعلان العقد الاجتماعي الجديد؟

- طبعًا بعد المصادقة من المجلس التشريعي وإعلانه رسميًا سنكون أمام مرحلة إعادة هيكلية شاملة والذهاب نحو انتخابات مجالس ومقاطعات، وهي إجراءات تتمم آليات تنفيذ «العقد الإجتماعي» بمعنى تفعيله على الأرض وتنفيذه في جسم وشكل المؤسسات، مع التعديلات التي تمت بما يتناسب مع حاجة ومتطلبات الأهالي وكذلك ضرورات المرحلة.

● ما الفرق بين العقد الاجتماعي 2013 والعقد 2023 ؟

مؤتمر صحافي لمسؤولي الإدارة الذاتية الديمقراطية في مدينة الرقة وإعلان العقد الاجتماعي الجديد

الانتخابات خطوتنا القادمة بعد إقرار العقد الإجتماعي... ونريد سوريا ديموقراطية تعددية لامركزية

- تم تأسيس العقد الاجتماعي في عام 2013 لسد الفراغ وبناء دستور مجتمعي يشرف على تنظيم المنطقة ويوفر مشاركة عادلة لأهلها، وكانت آنذاك المنطقة جغرافيًا لا تشمل المناطق التي تم تحريرها من داعش مؤخرًا وهي، دير الزور والرقة ومنبج والطبقة، وغيرها من المناطق. سعينا وقتها لبناء ما يمكن الاستناد عليه في إدارة المنطقة كما تحدثت، لكن الآن ومع توسيع المنطقة التي تديرها الإدارة الذاتية وتأسيس الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا 2019 كان هناك حاجة لعقد إجتماعي موسع يضمن شراكة هذه المناطق ويحافظ على خصوصيتها وموروثها الثقافي والاجتماعي.

● هناك اتهامات للإدارة الذاتية أنها من صاغت العقد الاجتماعي الجديد وحرمت الأطراف المعارضة لـ«الإدارة الذاتية» من مجلس وطني كردي وشخصيات عشائرية وأكاديمية من المشاركة... كيف تردون على ذلك؟

- عمليًا الكلام غير دقيق، وذلك لأسباب منها أن المجلس الوطني الكردي ورغم الحوارات التي تمت بينه وبين قوى وأحزاب سياسية منضوية في الإدارة الذاتية لم يتفق على ورقة تفاهم معهم، وبالتالي هذه القوى التي لها النسبة الأكبر من خلال مشاركتها في الإدارة الذاتية لم تصل لتفاهم مع المجلس الوطني خاصة

أعمال المؤتمر الرابع لـ «مجلس سوريا الديمقراطية»، بمشاركة واسعة من مختلف أطياف المجتمع السوري

في ظل وجود طلبات يمكن وصفها بأنها- تعجيزية- من قبل المجلس الوطني ومنها موضوع المحاصصة والنسبة، وهذا جانب له تفاصيل كثيرة، من جهة أخرى العقد الاجتماعي موسع ويضمن مشاركة الجميع ولا زال المجال مفتوحًا لمن يريد خوض العمليات الانتخابية القادمة والحصول على حقه وفق قاعدته وشريحته، وكذلك للشخصيات المستقلة دور وأيضًا للتكنوقراط، وموجود أسماء كثيرة شاركت في الصياغة والإعداد وتوجد لجان وممثلين عن كل المكونات بما فيهم الشخصيات المستقلة والأكاديمية والمرأة والشبيبة.

● هناك اتهامات أيضًا من قوى كُردية بأن العقد الجديد به إلغاء للهوية الكردستانية للمنطقة، تحت منهجية الأمة الديمقراطية... كيف تردون على ذلك؟

- نحن في الحقيقة أمام لغط على ما يبدو، إما هؤلاء لا يعرفون ما هو «مشروع الأمة الديمقراطية» أو إنهم ليسوا مدركين لماهية «الهوية» التي يتحدثون عنها!! كيف يمكن أن نلغي هوية معينة ونحن ننادي في مشروع الأمة الديمقراطية بضرورة حفظ وصون كافة الهويات والثقافات والانتماء، إذا كان هؤلاء يرون وجود هويتهم على حساب نفي الآخرين فهذا غير صحيح! اليوم نحن أمام مرحلة مهمة في تثبيت حقائق انتماء وهوية الشعوب، والكُرد جزء منهم والأصح هو أن نتشارك مع الكل في تثبيت هذه الحقائق لا على حسابهم. كون هذه المنطقة تاريخيًا لها هوية ومكونات وشعوب عاشوا عليها آلاف السنوات، لكن يبقى خصوصية الكُرد موجودة على الأقل في أنهم رواد هذا المشروع الذي يحمي الشعوب من اندثار هويتها ويحميها من الإبادة.

كيف يمكن أن نلغي هوية معينة ونحن ننادي في مشروع «الأمة الديمقراطية» بضرورة حفظ وصون كافة الهويات والثقافات والانتماء؟!

● هل يمكن اعتبار «العقد الجديد» أول خطوة رسمية في طريق اعتماد «الفيدرالية» كحل للأزمة السورية أو كما يقول البعض فرض

الادارة الذاتية تصادق على ميثاق العقد الاجتماعي لشمال وشرق سوريا

هناك جزأين مهمين في بناء «الهيكلة الإدارية» وهما نسبة المشاركة التي تحققها المكونات بعد الانتخابات بمراحلها المتعددة والجزء الآخر الاعتماد على التكنوقراط والتخصص

الفيدرالية بسوريا كأمر واقع؟

- نحن أسسنا هذا العقد على مبدأ إدارة مناطقنا ونتطلع في الحقيقة على تعميم تجربتنا بدستور وطني ديمقراطي لعموم سوريا، لدينا توجه ومنظور ديمقراطي للحل في سوريا في إطار سوريا ديمقراطية تعددية لامركزية ، لكن لا نريد فرضه بل نريده من خلال توافق وتفاهم وطني بين كل السوريين، وفي ذات الوقت ليس على حساب إنكار هويتنا وانتماؤنا ودورنا في حماية مناطقنا ومحاربتنا للإرهاب، وإنتاج حالة ديمقراطية جديدة في سوريا تكون على أساس العدالة والمساواة.

● المؤسسات الجديدة مثل مجلس الشعوب ومؤسسة الرقابة ومحكمة العقد الاجتماعي... كيف سيتم اختيار أعضاءهم، وما الصلاحيات الممنوحة لأعضاء هذه المجالس والمهام المنوطة بهم؟

- هذه المؤسسات مستقلة في هيكليتها الإدارية من حيث الصلاحيات والمهام، لكن بالإطار العام هناك جزأين مهمين في بناء الهيكلة الإدارية وهما نسبة المشاركة التي تحققها المكونات بعد الانتخابات بمراحلها المتعددة والجزء الآخر هناك اعتماد كبير على التكنوقراط والتخصص في المهام. لكن لا تزال الإجراءات التنفيذية للعقد الإجتماعي في طور البداية وهناك لجان مختصة سوف تتابع الاشراف على الأمور بتكليف من مجلس الشعوب ومجالس الأقاليم .

أما عن آلية تشكيل هذه المؤسسات فيتم تشكيل «مجلس الشعوب الديمواقراطي» عن طريق الانتخابات بشكل مباشر بنسبة 60 بالمئة من ممثلي الشعب و40 بالمئة من ممثلي المكونات العرقية والدينية والثقافية المنتخبة من قبلهم بشكل شفاف وفق القانون الانتخابي وحسب الكثافة السكانية. وظيفة المجلس هي التشريع وتمثيل جميع المكونات بشكل عادل في مناطق الإدارة الذاتية.

أما عن مؤسسة الرقابة المالية

تشكيل «مجلس الشعوب الديمواقراطي» يتم عن طريق الانتخاب المباشر بنسبة 60% من ممثلي الشعب و40% من ممثلي المكونات العرقية والدينية والثقافية المنتخبة من قبلهم بشكل شفاف

يتم تشكيلها من قبل مجلس الشعوب الديموقراطي وذلك باقتراح نصف العدد من قبل مجلس العدالة الاجتماعية والنصف الآخر من قبل مجلس الشعوب الديموقراطي بالتنسيق مع المقاطعات ويتم المصادقة عليه من قبل مجلس الشعوب بثلثي عدد المجلس وإذا لم يكتمل النصاب يتم المصادقة بنسبة 50+1 ومهمتها الأساسية متابعة أوجه الصرف للميزانية العامة لدى المجالس ومدى قانونيتها وشفافيتها ومدى انسجامها مع الاقتصاد المجتمعي وتعمل بشكل مستقل وهي مسؤولة أمام مجلس الشعوب الديموقراطي وتعطي تقاريرها للمجلس.

أما عن محكمة حماية العقد الاجتماعي فهي تتكون من مجموعة من القضاة والقانونيين المختصين ويتم اقتراح أسماءهم مناصفة من قبل مجلس العدالة الاجتماعية ومجلس الشعوب الديموقراطي، ويتم المصادقة عليه بنسبة ثلثي عدد «مجلس الشعوب» ويتم اتخاذ تمثيل المكونات والمرأة بعين الاعتبار لدى طرح الأسماء على مجلس الشعوب، ووظيفتها تفسير نصوص العقد الاجتماعي ومراجعة القوانين والقرارات التي تصدرها المجالس ومدى انسامجها مع نصوص العقد الاجتماعي وكذلك حل النزاعات بين المجالس في حال الاعتراض على المهام والصلاحيات، وقرارات محكمة حماية العقد الاجتماعي مبرمة .

● ما الرسالة التي تريد الإدارة الذاتية توجيهها من حالة العقد الاجتماعي الجديد؟

- الرسالة تكمن في أننا حالة سورية نسعى لتطوير مجتمعنا ومناطقنا ضمن خصوصية الانتماء السوري ولسنا منخرطين في أية مشاريع خلافية أو كما يتم التسويق لها من قبيل الانفصال وما شابه، نحن نعمل في ظل كل التحديات لتطوير بنية حل وطنية سورية، ولا ننجر وراء مشاريع ذات أجندات معينة في سوريا، لدينا رؤية واضحة في هذا المسار ونرحب بالحوار مع كل إخواننا السوريين على أساس توحيد الجهود الوطنية، وخدمة تطلعات شعبنا ومستقبله وتحقيق الاستقرار والسلام. كما نؤكد بأن «سوريا لامركزية تعددية ديموقراطية» ستكون حلًا لكل القضايا التي تعاني منها سورية ورسالتنا واضحة وهي يجب الحفاظ على الموزاييك الثقافي العرقي والديني للمجتمع السوري من خلال نظام إداري للحفاظ على خصوصية كل مكون ومنطقة، والتي ستجعل سورية قوية وصامدة في وجه كل المخططات العدائية.

● بإجماع الخبراء... العقد به مواد عصرية وحضارية متقدمة جدًا في طريق الديمقراطية... هل هناك آليات لتنفيذ ذلك على أرض الواقع؟

- تحدثت عن آليات دقيقة في التنفيذ ونحن في النهاية نستحدث ما يمكن أن يكون مناسبًا للواقع وبالتالي من غير المعقول تطوير أو صياغة عقد دون مراعاة جوانب تنفيذه، لكن نعلم حجم الصعوبات والمعاناة خاصة ممن لا يريدون نجاح شعبنا في هذه المساعي لتطوير إدارتهم لمنطقتهم، بالشكل العام مُصرين على نجاح العقد، ومستمرين في آليات تنفيذه ونعول على تفاعل واهتمام مكونات شعبنا كونه أي العقد نابع من حاجتهم وتم بموجب مشاركتهم وإعدادهم.

● كيف تنظرون لعلاقات الإدارة الذاتية مع دمشق بعد إقرار العقد؟

- الحقيقة لا علاقة مع دمشق كما يذكر، لكن هناك اتصالات ومحاولات في كل مرحلة للوصول لتفاهم أو حوارعبر الوسطاء لكن حتى الآن لم تثمر الأمور عن أية نجاحات وبالتالي العلاقة كما تسمونها مع دمشق ستكون في ذات الإطار الذي كان قبل العقد، أي أن العقد الاجتماعي لن يغير ولا يدخر الجهود للإستمرار في محادثات المسار السوري والوطني لتحقيق توافق وطني شامل بمعنى العقد الإجتماعي وتطويره لا يغير في الأمر شيء.

● وهل تلقيتم أى ردود أفعال من حكومة دمشق أو داعميها عقب إعلان العقد وتأكيد الفيدرالية؟

- رسميًا لا، لكن كالعادة هناك استباق للأمور والحكم على غلاف الأمور، تابعنا بعض الجهات التي بدأت بحملات ضدنا طبعًا تشويهية وسلخ الأمور عن الواقع وربط هذه المحاولات بمشاريع حسب مسمياتهم بالإنفصالية لكن إلى حد ما تعودنا على مثل هذه الهجمات وعندما تستهدفنا ندرك حقيقة صوابية منهجنا ومسارنا وإلا أين يكمن الخطر في مشروع أو عقد أو تجربة تتحدث في أبوابها الرئيسية ومبادئها عن صون الكرامة والسيادة السورية وتضمن وحدتها الجغرافية والتآلف بين شعبها المتعدد.

الإرهاب الإيراني يستهدف المثقفين والسّياسيين الكُرد

صادق شرفكندي... عاشق الحُرّية وشهيد القضيّة

جيهان علو

■■ أن يُغتال الدكتور صادق شرفكندي على طاولة المفاوضات؛ فهذا يدعونا إلى التّفكر والقراءة الموضوعية للاغتيالات، والعمليات الإرهابية التي كانت ولازالت تستهدف المثقفين والسّياسيين الكُرد، خاصةً مَن يناقشون مطالبهم المشروعة وحقوقهم وحقوق غيرهم من القوميات، بالحُجة والمنطِق مع الأنظمة الإقصائية والتّهميشية التي ما برحت تستخدم الدّين، والفتاوي لتكفير وتصفية المثقفين المسالمين باعتبار أن أقلامهم الحرّة وأصواتهم النّزيهة تهدد الأمن العام والوجود لمثل هذه الكيانات الراديكالية، والرجعية .

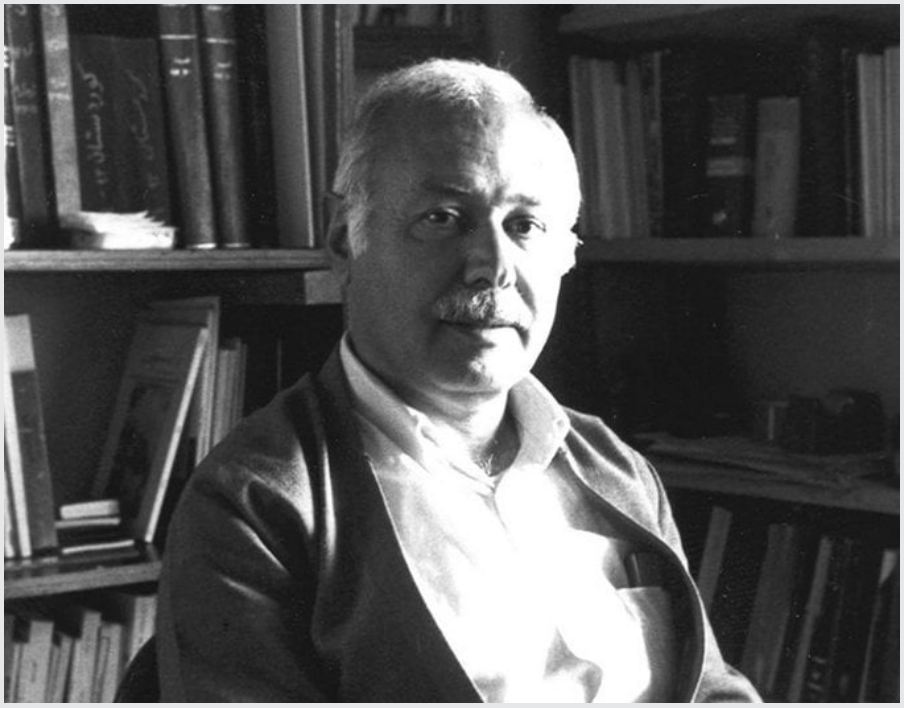

الدكتور صادق شرفكندي

مَن هو الشهيد صادق شرفكندي؟

بعد الاغتيال المفجع للدكتور عبد الرحمن قاسملو في 13 يوليو/تموز 1989 بالنمسا، وهو زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDKI) أجمع أعضاء الحزب على تعيين صديقه الدكتور صادق شرف كندي المولود عام 1938 في مدينة بوكان في كردستان إيران، والذي كان عضوًا ثوريًا ومتفانيًا في الحزب، إذ التقيا في باريس وكانا ذوي تفكير متماثل وإيمان بحرية الشّعب الكُردي، ما جعل الراحل شرفكندي تلميذًا ورفيقًا مقربًا للشهيد قاسملو .

الدكتور شرفكندي كان كرُديًا وفيًا لقوميته ونزعته الإنسانية وهي الصّفة الغالبة على شخصه إذ تربّى على يد أخويه الشّاعرين الكبيرين «هيمن وهجار موكرياني»

مسؤولية ثقيلة

لا يُمكن إنكار أنّ الدكتور شرفكندي كان كرُديًا وفيًا لقوميته ونزعته الإنسانية، وهي الصّفة الغالبة على شخصه، إذ تربّى على يد أخويه الشّاعرين الكبيرين والمشهورين في الأوساط الكُردية، «هيمن وهجار موكرياني» فبعد أن توفي والداهما في قرية «ترخه موكريان» القريبة من مدينة مهاباد، لعب المرحومان هيمن وهجار دور الأب بجدارة؛ إذ ربّاياه على أخلاق الشهيد الإمام «قاضي محمد» (مؤسس، ورئيس جمهورية مهاباد 1945)، فقد كانا مقربيّن منه واعتبروه قدوة ومعلمًا يُحتذى به في طريق النّضال السّلمي .

كان الأخوان يحثّان شقيقهما على التّعلم والاجتهاد حتى يصنعا منه إنسانًا مثقفًا وكُرديًا شهمًا؛ ففي عام 1959 بعدما أنهى دراسته الثانوية في مهاباد انتقل الشّهيد شرفكندي إلى طهران عاصمة إيران، لدراسة الكيمياء، وهناك بدأت معالم أنشطته الثّقافية والسّياسية تتضح وتُعرف بين الأوساط الثقافية، فقد كان يجالس المثقفين والمتعلمين الآذريين والأحوازيين والفُرس، ويتبادلون الأفكار ويناقشون الكُتب خاصةً تلك التي تدعو إلى حرّية الشّعوب، حتى إنّه بات يتكلم إلى جانب الكُردية والفارسية؛ التركية الآذرية والعربية ولغات أجنبية كالإنجليزية والفرنسية، وهذا إن دلّ على شيء فهو عطشه للعلم والمعرفة وتقديره لثقافة الآخر .

وبعد تخرّجه عمل مدرّسًا مساعدًا في المعهد العالي للتعليم في طهران، وكان يحظى بمحبة واحترام كبيرين من قبل المعلمين والطلبة؛ فقد عُرف عنه بأنه معلم فاضل وعطوف، حتى إنّه قام بتسهيل امتحانات القبول في المعهد بُغية زيادة المتعلمين الكُرد وغير الكُرد، لكنّ المضايقات من أعوان النّظام البهلوي لم تهدأ، وباتت التهديدات تكثر بسبب أنشطته الثقافية الكثيفة، وسرعان ما تم نقله ومعلمين آخرين تعسفيًا إلى مدن كـ «أراك و كرج» وغيرها بعيدًا عن العاصمة طهران بحجة أنّ أفكارهم خطر على المراكز العلمية .

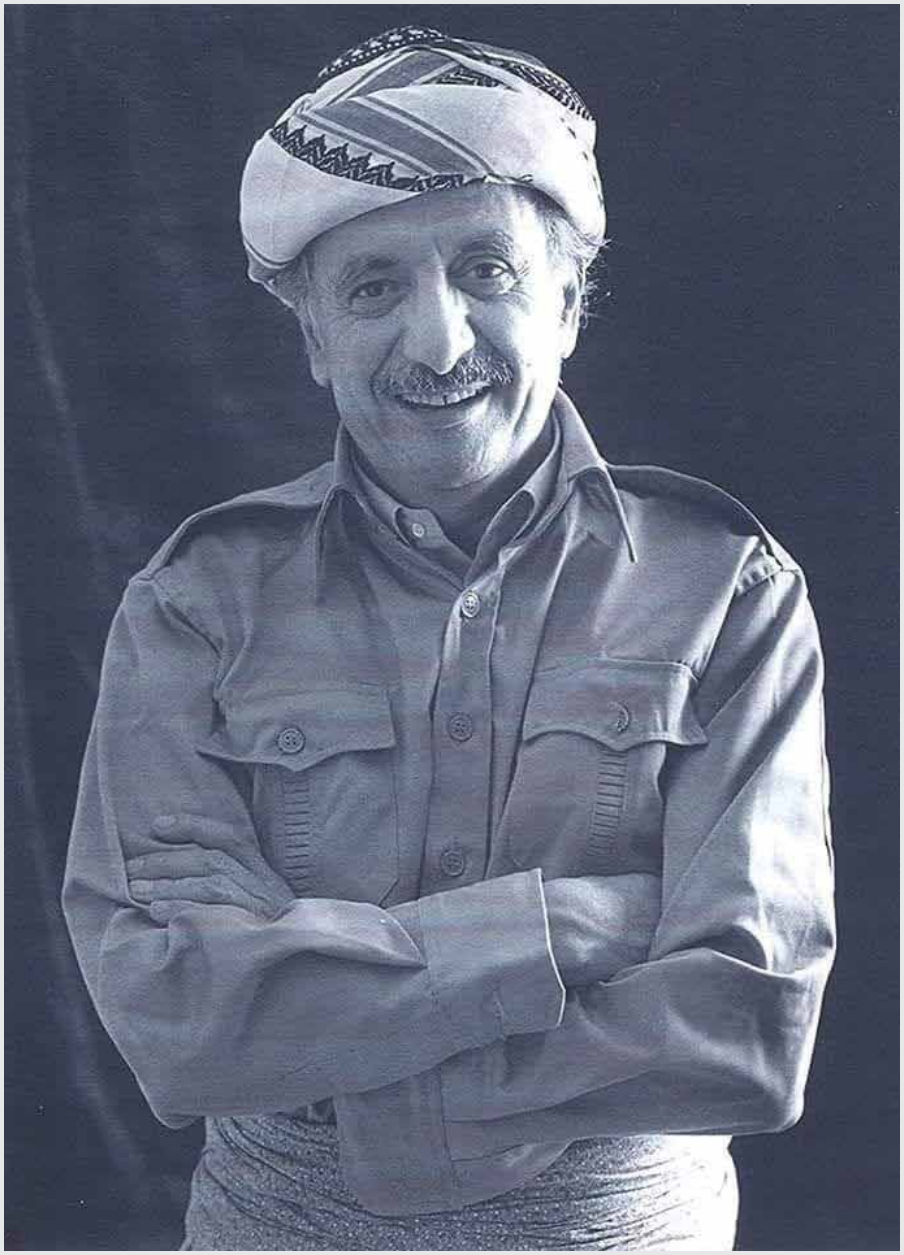

الشهيد عبد الرحمن قاسملو

باريس ولقاء رفيق القَدر

حصل «شرفكندي» بسبب كفاءته التدريسية على منحة إلى باريس عام 1972 سعى إليها من وزارة العلوم لإكمال دراسته في مجال الكيمياء التحليلية، وهناك تعرّف على الدكتور الشهيد عبد الرّحمن قاسملو، وتقدّم بطلب عضوية في الحزب الديمقراطي الكُردستاتي؛ فقد كانت سياسات الحزب التّحررية التي شرحها له الراحل قاسملو تتوافق مع مبادئه ومن هناك توطدت علاقتهما، وبات شرفكندي محلّ ثقة كبيرة، وعضوًا فاعلًا في الحزب، بل وحلقة وصل بين أعضاء الحزب في خارج وداخل إيران، ومسؤولًا عن النّشر والدّعاية وخطيبًا في المؤتمرات التي تناقش حرّية الشّعب الكُردي، وكافة المكونات الإيرانية، وأهمية حصولها على حقوقها السّياسية والثّقافية بما فيها حرية ممارسة اللغة والدّين .

وبعد حصوله على الدكتوراه من باريس عام 1976 عاد إلى إيران، وتم تعيينه مدرّسًا مُحاضرًا في المعهد العالي للتعليم في طهران، ولم يشغله عمله عن تثقيف شباب الكُرد، ودعوتهم للانضمام للحزب الديمقراطي، رغم كلّ المضايقات

الشهيد الإمام قاضي محمد مؤسس جمهورية مهاباد

والضغوطات المستمرة عليه.

وبعد سقوط نظام الشاه عام 1979، تأمل الدكتور شرفكندي خيرًا بالنّظام الجديد كما بقية الشّعب الكُردي والشعوب الإيرانية المؤمنة بالتّغيير، إذ كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يسعى لكسب حقوقه المشروعة بإدارة مناطقه بطريقة ديمقراطية وسلمية والدّفاع عنها، لكن لم تنجح المحاولات؛ فالنظام الجديد أبى أيّ حوار مع الكُرد ما اضطُر «شرفكندي» أن يستقيل من عمله إثر تعرضه مع عائلته (زوجته وأطفاله الثلاثة) لتهديدات من قبل نظام الملالي وسياساته القمعية والتّكفيرية التي عُرفت «بالحرب المقدسة»، ما أجبره على العودة للمنفى، واستكمال واجباته الحزبية والإنسانية إلى جانب رفاقه .

«شرفكندي» يكمل ما بدأه «قاسملو»

عُيّن «شرفكندي» كزعيم للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عقب استشهاد صديقه د. عبد الرحمن قاسملو عام 1989، ووضع خططًا سياسية كبيرة، سعيًا لتحقيق مصالح الكُرد وجميع القوميات في إيران، بل وفتح باب المفاوضات مع النظام الإيراني، الذي أظهر في بادئ الأمر حُسن نيّة واستعداده لسماع مطالب الكُرد، ولكن لم يكن الأمر إلّا للتخلص وتصفية جميع أعضاء الحزب الديمقراطي. ورغم اتفاق «شرفكندي» على الحوار واللقاء على طاولة واحدة مع مبعوثي النظام؛ وثقته بالأمن في أوروبا وشجاعته الكبيرة وإيمانه بالقضية الإنسانية لشعبه؛ ذهب مع رفاقه؛ السيد «فتاح عبدلي» عضو اللجنة المركزية للحزب، و«همايون أردلان» أحد الكوادر البارزة للحزب، ومعهم مترجم يدعى نوري ديكوردي، و كان اللقاء في مطعم يوناني في برلين العاصمة الألمانية، وما إن دخل شرفكندي ورفاقه حتى شعر بشيء مريب فالمطعم كان فارغًا تمامًا، بعدها بلحظات دخل أشخاص مسلحون وبوحشية لا تعرف أي مبادئ إنسانية أردوهم بوابل من الرّصاص. ونال الدكتور شرفكندي الشّهادة في السابع عشر من سبتمبر/ أيلول 1992، مع رفاقه الشّرفاء، ودُفِن في مقبرة العظماء بباريس إلى جوار الزعيم الشهيد د. عبد الرحمن قاسملو .

وأقيمت محاكمة في ألمانيا أسموها (ميكونوس) على اسم المطعم الذي وقعت به الحادثة الأليمة، وأُدين بقّال إيراني بالاغتيال يدعى «كاظم دارابي» إلى جانب آخرين متواطئين معه وحُكِمَ عليهم بالسجن المؤبد، ولم يُكشف عن تفاصيل الاغتيال بشكل واضح تمامًا .

وحتى الآن، لازالت الأنظمة الغاشمة تهدد المثقفين والسياسيين الكُرد وتغتال الكثيرين منهم، رغم كلّ محاولات الحوار وأخذ الضمانات الأمنية من الدول الأوروبية المتواطئة والتي تتحمل جزءًا كبيرًا من المسؤولية في كلّ التصفيات الحاصلة، والتهديدات التي تطال الكُرد والناشطين من جميع المكونات الإيرانية.

■ المصادر:

1 - الموقع الرسمي للحزب الديمقراطي الكردستاني PDKI.

2 - كتاب «حلم الدولة من مهاباد إلى أربيل» مسعود فوزي محمد .

صورة وتعليق

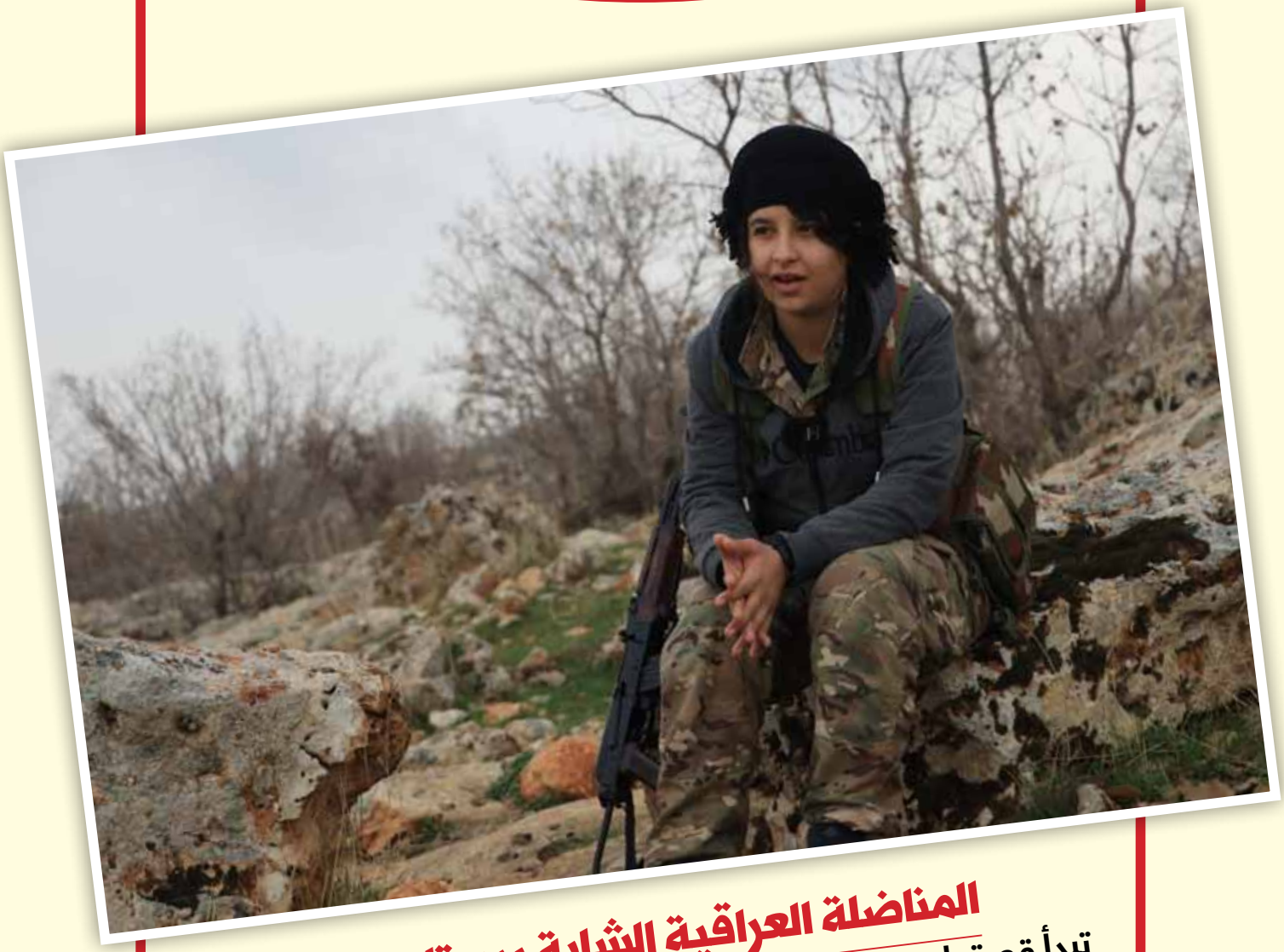

المناضلة العراقية الشابة بيريتان دلال

تبدأ قصتها من بغداد وتمتد إلى صلاح الدين ودير الزور وجبل شنكال، تناضل من أجل حرية نساء عراقيات وإيزيديات في جبل شنكال ضمن صفوف وحدات حماية المرأة وتقول: إن «هذه الحياة رائعة لدي، بفضل القائد أوجلان عرفنا أنفسنا ويمكننا أن نعيش بحرية، ولذلك فإن ما يمكنني فعله من أجل حريته سيكون أقل بكثير مما قدمه لنا».

الحُرّيّة

للزعيم الكردي

عبد الله أوجلان